

Distr.: General
27 October 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الحادية والخمسين*

جنيف، ٤ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

* هذه الوثيقة هي نسخة مسبقة من تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الحادية والخمسين، المنعقدة في مكتب الأمم المتحدة بجنيف، من ٤ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وسوف تظهر بالشكل النهائي، مع التقارير المتعلقة بالدورات التنفيذية الثالثة والثلاثين إلى الخامسة والثلاثين، والدورة الاستثنائية الحادية والعشرين، بوصفها من الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ١٥ (A/59/15).

المحتويات

الصفحة

٤		مقدمة
٥		أولا - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله
٥		ألف - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١٠-٢٠١١ لصالح أقل البلدان نموا
٥		استنتاجات متفق عليها ٤٧٩ (د-٥١)
٦		باء - التنمية الاقتصادية في أفريقيا: قضايا تتعلق بقدرة أفريقيا على تحمل الديون
٦		استنتاجات متفق عليها ٤٨٠ (د-٥١)
٩		جيم - استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويلها
٩		المقرر ٤٨١ (د-٥١)
١٠		دال - الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس
١٢		ثانيا - موجز المناقشة التي أجراها المجلس بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله
١٢		ألف - الجزء الرفيع المستوى: متابعة مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر: التطورات الجديدة الحاصلة في العلاقات الاقتصادية الدولية
١٨		باء - الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإئمائي: اتساق السياسات العامة، والاستراتيجيات الإنمائية، والاندماج في الاقتصاد العالمي
٢٣		جيم - استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية
٢٩		دال - أنشطة التعاون التقني: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني
٤٠		ثالثا - المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل
٤٠		ألف - افتتاح الدورة
٤٠		باء - انتخاب أعضاء المكتب (البند ١ (أ) من جدول الأعمال)

٤١	جيم - إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عمل الدورة (البند ١ (ب) من جدول الأعمال)
٤٢	دال - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض (البند ١ (ج) من جدول الأعمال)
٤٢	هاء - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والخمسين للمجلس (البند ١ (د) من جدول الأعمال)
٤٢	واو - تعيين الأعضاء لعام ٢٠٠٤ في الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك (البند ١١ (أ) من جدول الأعمال)
٤٣	زاي - تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس (البند ١١ (ج) من جدول الأعمال)
٤٣	حاء - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات (البند ١١ (د) من جدول الأعمال) ...
٤٣	طاء - عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لعام ٢٠٠٤ (البند ١١ (هـ) من جدول الأعمال)
٤٣	ياء - الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس (البند ١١ (و) من جدول الأعمال)
٤٣	كاف - اعتماد التقرير (البند ١٢ من جدول الأعمال)
٤٥	المرفق الأول جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين لمجلس التجارة والتنمية

مقدمة

- ١' عُقدت الدورة الحادية والخمسون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ٤ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وخلال هذه الدورة، عقد المجلس ثماني جلسات عامة هي الجلسات ٩٥٦ إلى ٩٦٣.
- ٢' وهذا التقرير المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أُعدَّ وفقاً للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها المجلس في مرفق مقررته ٣٠٢ (د-٢٩) المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤. ويسجل التقرير على النحو المناسب الإجراءات التي اتخذها المجلس بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله (الفرع أولاً)، وموجز المناقشات التي دارت بشأن بنود معينة (الفرع ثانياً)، والمسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية (الفرع ثالثاً).
- ٣' وسترد في المجلد الثاني من تقرير المجلس عن دورته الحادية والخمسين - الذي سيصدر في وقت لاحق في الوثيقة TD/B/51/8 (Vol.II) - البيانات التي أُدلي بها أثناء الدورة بشأن شتى بنود جدول الأعمال.

أولاً - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله

ألف - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

استنتاجات متفق عليها ٤٧٩ (د-٥١)

إن مجلس التجارة والتنمية،

وقد استعرض تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٤: ربط التجارة الدولية بالحد من الفقر وذلك في إطار استعراضه السنوي لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً،

١ - يحيط علماً مع التقدير بالجهود التي بذلتها أمانة الأونكتاد في إلقاء مزيد من الضوء، عن طريق ما تقوم به من بحوث وتحليل للسياسات، على العلاقة المعقدة بين التجارة والحد من الفقر وفي زيادة فهم المزيج الصحيح من السياسات الوطنية والعالمية المطلوبة لوضع أقل البلدان نمواً على مسار النمو الاقتصادي المستدام والتنمية ؛

٢ - يسلم بالتحديات الهائلة التي تواجهها أقل البلدان نمواً في مجال التنمية والحد من الفقر، والتي تتطلب بذل جهود وطنية ودولية خاصة من أجل التصدي للتخلف والفقر الهائل من حيث عمقهما واستمراريتهما؛ وينبغي أن تركز هذه الجهود على سياسات واستراتيجيات متكاملة تهدف إلى جعل التجارة الدولية محركاً أكثر فعالية للتنمية والحد من الفقر. ويصدق هذا بوجه خاص على أقل البلدان نمواً؛

٣ - يلاحظ مع القلق عدم إحراز تقدم في أقل البلدان نمواً في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية وأهداف برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً. فما زال الفقر في أقل البلدان نمواً ظاهرة جماهيرية على الرغم من العملية الواسعة النطاق والعميقة الخاصة بتحرير التجارة ومن الإصلاحات الاقتصادية التي جرت في هذه البلدان، ولا سيما في سياق برامج التكيف الهيكلي، منذ الثمانينات؛

٤ - يشدد على الحاجة الملحة إلى اتباع استراتيجيات إنمائية تستجيب للاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نمواً. ويمكن أن تشمل هذه الاستراتيجيات تخفيف الديون ودعم المساعدة الإنمائية الرسمية ودعم التدفقات الاستثمارية وتحسين إمكانية الوصول إلى

الأسواق ووجود نظام تجاري دولي أكثر مواتاة، فضلاً عن إطار اقتصادي كلي محلي مواتٍ من أجل جعل التجارة الدولية تعمل على الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً؛

٥ - يؤكّد على الضرورة المطلقة لبناء القدرات في أقل البلدان نمواً، ولا سيما في ميدان التجارة، ويرحب بالإسهامات المقدمة من الشركاء في التنمية بغية زيادة دعمهم المالي لتمكين الأونكتاد من أن يزيد، في حدود ولايته، من إسهاماته في تنفيذ الإطار المتكامل المنقّح للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً وذلك في عدد متزايد من البلدان المستفيدة؛

٦ - يوصي، عملاً على تمكين "البرنامج الخاص لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية" من الوفاء على نحو كامل وفعال بالمهام المسندة إليه، بأن تراعى كما ينبغي النتائج التي أسفر عنها مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر في تخصيص الموارد لهذا البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

الجلسة العامة ٩٦٣

١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

باء - التنمية الاقتصادية في أفريقيا: قضايا تتعلق بقدرة أفريقيا على تحمّل الديون

استنتاجات متفق عليها ٤٨٠ (د-٥١)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١ - يرحب المجلس بالتقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد والمعنون "التنمية الاقتصادية في أفريقيا: القدرة على تحمّل أعباء الديون: واحة أم سراب؟" كمساهمة في النقاش المتعلق القدرة على تحمّل الديون؛

٢ - يؤكّد على أن عبء ديون القارة وضخامتها يشكّلان رادعاً للاستثمار ويضران بتوقعات النمو الاقتصادي واستئصال الفقر، ومن ثم يقتضيان اتخاذ إجراء عاجل نحو إيجاد حل دائم إن كان يراد لأفريقيا أن تحقق تقدماً في بلوغ أهداف التنمية الدولية، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية؛

٣ - يرى أن المبادرة المعزّزة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون هي تحسين للإطار الأصلي، ويرحب بمدّ أجل بند البطلان التلقائي لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كما يرحّب بالإجراءات الدولية الأخرى المتعلقة بقضايا الديون لما فيه صالح البلدان النامية؛

٤ - **يلاحظ** مع القلق أن البلدان الأفريقية الفقيرة المثقلة بالديون ما زالت تواجه تحديات هائلة، تشمل ارتفاع مستويات الفقر كما تصورها الأرقام القياسية الاجتماعية - الاقتصادية وارتفاع حالات الإصابة بالأمراض وبخاصة مرض فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والملاريا والسل. وما زال عدد كبير من البلدان الأفريقية الفقيرة المثقلة بالديون يواجه صعوبات شديدة في الوفاء بالتزاماته المتعلقة بخدمة الديون الخارجية وعاد العديد منها إلى مستويات الديون التي يتعذر تحملها حتى بعد التخريج من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

٥ - **يشدد** على أن القدرة على تحمل الديون تعتمد على مجال واسع من المتغيرات، ومن ثم ينبغي أن يشمل تحليل القدرة على تحمل الديون مجموعة شاملة من المتغيرات من بينها عوامل محددة لكل قطر فضلاً عن أوجه الضعف؛ ويرى أن هذا الأمر ينبغي أن يتصدى له المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، قدمت اقتراحات بجدوى الاستعانة بفريق مستقل من الخبراء؛

٦ - **يحيط علماً** مع القلق ببطء التقدم في تنفيذ المبادرة في بعض الحالات. ولم يواكب التمويل دائماً التكاليف الكلية المقدرة لتخفيف عبء الديون. وتُسهم هذه الأوضاع، بالنظر أيضاً إلى معدلات النمو الاقتصادي الجارية، في المشاكل الحادة التي تواجه الكثير من البلدان الأفريقية في تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية، في أي موعد يقرب من عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد تم التشديد على أهمية التخفيف المؤقت لعبء الديون؛

٧ - **يلاحظ** أن أغلبية كبيرة من البلدان الـ ١١ السابقة على اتخاذ القرار هي بلدان أفريقية في حالات نزاع وما بعد النزاع وتواجه تحديات خاصة في الحصول على تخفيف لعبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومن بين هذه التحديات، الحاجة إلى موارد كبيرة لإعادة تأهيل وتجديد الهياكل الأساسية، وإعادة اللاجئين وإعادة توطينهم، وتصفية المتأخرات الكبيرة المستحقة للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛

٨ - **يرحب** بجهود البلدان المانحة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف للنظر في طرق إضافية لتعزيز القدرة على مواصلة تحمل الديون. بما يشمل العثور على تمويل إضافي لتخفيف عبء الديون. ويشجع على بذل مزيد من الجهود للتصدي للديون الثنائية والمتعددة الأطراف بطريقة هادفة. وأبرز الإعلان الصادر مؤخراً عن حكومة المملكة المتحدة بأنها ستسدد ١٠ في المائة من خدمة ديون البلدان الفقيرة المؤهلة، فضلاً عن مقترحات أخرى مبتكرة؛

٩ - **يسلم** بأنه حتى التخفيف الكبير لعبء الديون يحتاج إلى أن يُستكمل بتدفقات إضافية من جميع المصادر بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وأن تخفيف عبء الديون ينبغي النظر إليه في سياق سياسة التنمية ككل، بما يشمل الالتزامات المقدمة لتلبية أهداف التنمية المتفق عليها دولياً، كتلك الواردة في إعلان الألفية؛ ويشدد على أن تخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ينبغي ألا يكون بديلاً عن التدفقات الثنائية للمساعدة الإنمائية الرسمية؛

١٠ - **يرحب** بإنشاء الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران المنبثقة عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بغية تعزيز الحكم الصالح، بما يشمل اعتماد نُظم رشيدة لإدارة الديون؛

١١ - **يحيط علماً** بالطرق المبتكرة لتوليد تدفقات إضافية من الموارد للتنمية بغية زيادة مصادر التمويل الرسمية؛

١٢ - **يؤكد** على المسؤولية المشتركة لكل من الدائنين والمدينين في منع وتسوية حالات الديون التي يتعذر تحملها وأهمية توجيه الموارد التي يحررها تخفيف عبء الديون إلى أنشطة تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي وتنمية مطردتين أكبر يتفقان مع بلوغ أهداف التنمية الدولية بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية؛ ويشدد على أنه لكي تتمكن البلدان النامية من تحقيق أهدافها الإنمائية، من المهم مراعاة الحاجة إلى تحقيق توازن صحيح بين أولويات التنمية الوطنية والضوابط والالتزامات الدولية؛

١٣ - **يشدد** على أن مسألة القدرة على تحمل الدين على المدى الطويل في البلدان المتوسطة الدخل ما زالت تثير القلق، ويحيط علماً بنهج إيفيان الجديد الذي يأخذ به نادي باريس لمعاملة الديون في بلدان أخرى غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

١٤ - **يوافق** على ضرورة أن يواصل الأونكتاد، في إطار ولايته، توفير التحليل والمشورة في مجال السياسة العامة بشأن التنمية الأفريقية، ودعم البلدان الأفريقية في مسعاها لتنفيذ برامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبلوغ أهداف التنمية الدولية، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية.

الجلسة العامة ٩٦٣

١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

جيم - استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويلها

المقرر ٤٨١ (د-٥١)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١ - يحيط علماً مع التقدير بالمعلومات المقدمة في التقرير المتعلق باستعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد (TD/B/WP/172 و Add.1 و Add.2)، ويطلب إلى الأمانة أن تستمر في تحسين عرض المعلومات المتعلقة بتخصيص مساهمات الصندوق الاستثماري في مختلف المناطق والمجالات المواضيعية؛

٢ - يحيط علماً بالمعلومات التي قدمتها الأمانة بشأن تنفيذ الاستراتيجية الجديدة للتعاون التقني التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في دورته الخمسين التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ المقرر ٤٧٨ (د-٥٠)؛

٣ - يعرب عن تقديره للمانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف على مساهماتهم في الصناديق الاستثمارية للأونكتاد، ويدعوهم إلى مواصلة المساهمة حتى يتمكن الأونكتاد من الاستجابة للطلب المتزايد على التعاون التقني؛

٤ - يعرب عن الحاجة إلى ضمان توزيع الموارد بصورة أكثر إنصافاً فيما بين مناطق البلدان النامية في إطار عملية التنفيذ الإجمالية للتعاون التقني؛

٥ - رغم حدوث بعض التحسن مؤخراً في تنفيذ مشاريع التعاون التقني لفائدة أقل البلدان نمواً، وهو ما يتفق مع ما جاء في الفقرة ٥ من مرفق المقرر ٤٧٨ (د-٥٠)، يحث الجهات المانحة والأمانة على مواصلة جهودها، مستندة في ذلك إلى الاستنتاجات ذات الصلة التي انتهى إليها مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر؛

٦ - يؤكد من جديد أهمية مواصلة تنفيذ استراتيجية التعاون التقني بهدف تحسين عملية تقديم خدمات الأونكتاد في مجال التعاون التقني، وفقاً للمقرر ٤٧٨ (د-٥٠) ولتوافق آراء ساو باولو؛

٧ - يحيط علماً باستنتاجات الأمانة وتوصياتها الواردة في الوثيقة

TD/B/WP/172؛

٨ - يطلب إلى الأمانة أن تتعاون مع الجهات المانحة والمستفيدة في مواصلة نشر مضمون استراتيجية التعاون التقني، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالأنشطة والوسائل التنفيذية للأونكتاد؛

٩ - يطلب إلى الأمانة أن تنظر في الآثار المحتملة لمؤتمر الأونكتاد الحادي عشر على الاستراتيجية الجديدة للتعاون التقني؛

١٠ - يحيط علماً بالتعاون القائم بين الأونكتاد ومنظمات دولية وإقليمية أخرى، ومع شركاء إثنين، منهم القطاع الخاص والمجتمع المدني، في عدة أنشطة يقوم بها الأونكتاد في مجال التعاون التقني، ويطلب إلى الأمانة أن تواصل جهودها في هذا الصدد، وفقاً للفقرة ١١ من توافق آراء ساو باولو.

الجلسة العامة ٩٦١

١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

دال - الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

إسهام الأونكتاد، في حدود ولايته، في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، واستعراض التقدم المحرز في هذا التنفيذ، في إطار بنود جدول أعماله ذات الصلة

١ - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٦١ المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بالتقرير المقدم من الأمانة بشأن هذا البند (TD/B/51/5).

التقرير الذي أعده رئيس مجلس التجارة والتنمية عن مشاركته في الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية

٢ - في الجلسة نفسها، أحاط المجلس علماً بتقرير رئيس المجلس. (للاطلاع على البيانات التي جرى الإدلاء بها في إطار هذا البند، انظر المجلد الثاني من هذا التقرير).

التقرير المتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

٣ - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٥٧ المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بالتقرير المتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (TD/B/51/2) و Corr.1) وبالبيانات التي أدلت بها الوفود. ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٤٧/٤٤٥، تقرر أن يشمل تقرير المجلس المقدم إلى الجمعية العامة عن دورته الحادية والخمسين سرداً للمداولات التي جرت بشأن هذا البند.

التقرير المتعلق بشركات الأونكتاد الحادي عشر الجامعة لعدة أطراف من أصحاب المصلحة

٤ - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٦١ المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بتقرير الأمانة عن هذا البند (TD/B/51/CRP.3).

جلسة استماع مع المجتمع المدني، وفقاً للفقرة ١١٧ من توافق آراء ساو باولو

٥ - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٦٢ المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بالموجز المقدم من الرئيس عن المناقشات التي أُجريت في إطار هذا البند (TD/B/51/L.3).

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الثالثة والأربعين، المعقودة في الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

٦ - في الجلسة نفسها، أحاط المجلس علماً بتقرير الفرقة العاملة عن دورتها الثالثة والأربعين (TD/B/WP/176)، وأيد الاستنتاجات المتفق عليها للفرقة العاملة بشأن "استعراض برنامج عمل الأونكتاد لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ في ضوء النتائج التي تمخضت عنها الدورة الحادية عشرة للمؤتمر"، و "متابعة تقييم برنامج الأونكتاد للتجارة والبيئة والتنمية" و "خطة التقييم".

التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي السابع والثلاثون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

٧ - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٦٢ المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها السابعة والثلاثين المعقودة في نيويورك في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (A/59/17).

تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته السابعة والثلاثين (جنيف، ٢٦-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)

٨ - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٦١ المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بتقرير الفريق الاستشاري المشترك عن دورته السابعة والثلاثين (ITC/AG(XXXVII)/200).

التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ وأثر هذه الدورات

٩ - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٦١ المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بالتقرير المقدم من الرئيس بشأن هذا البند. (للاطلاع على البيانات التي جرى الإدلاء بها في إطار هذا البند، انظر المجلد الثاني من هذا التقرير).

ثانياً - موجز المناقشة التي أجراها المجلس بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله

ألف - الجزء الرفيع المستوى: متابعة مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر: التطورات الجديدة الحاصلة في العلاقات الاقتصادية الدولية ملخص مقدم من الرئيس^(١)

١ - عرض الموظف المسؤول عن الأونكتاد مذكرتي معلومات أساسية أعدتهما الأمانة (TD/404 و TD/B/51/6) وقدم أيضاً استعراضاً شاملاً عن مراحل تطور دور الجنوب في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، والفرص المتاحة حالياً للبلدان النامية والتحديات التي تواجهها في سياق الجغرافيا التجارية الجديدة المتطورة، والاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى تعزيز التجارة والتعاون والتكامل الاقتصادي فيما بين الجنوب والجنوب.

الاتجاهات السائدة والآثار المترتبة

٢ - يُعد الاتجاه نحو جغرافيا تجارية جديدة ظاهرة تحظى بالترحيب وتبشر بنوع من التفاؤل فيما يتعلق بأداء البلدان النامية في التجارة الدولية. فالالاتجاه الطويل الأجل يشير بوضوح إلى زيادة نصيب البلدان النامية في التجارة والاستثمار العالميين، وإلى أن نصيب التجارة بين الجنوب والجنوب في إطار تلك العملية سيستمر في الارتفاع. وثمة ثلاثة محددات واتجاهات مترابطة رئيسية تشكل الجغرافيا التجارية الجديدة وهي: ازدياد دور وأهمية البلدان النامية، وبالتالي ازدياد تنميتها، من أجل تحريك التجارة والنمو؛ وبلوغ حجم التعاون التجاري والاقتصادي بين الجنوب والجنوب إلى مستوى حاسم ونمو هذا التعاون بقوة؛ وتغير سياق الترابط بين الشمال والجنوب وشروط التعامل، بالإضافة إلى تغير العلاقات الاقتصادية لبلدان الجنوب مع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

(١) أُدرج في تقرير المجلس إلى الجمعية العامة بموجب مقرر المجلس المتخذ في جلسته العامة الختامية (٩٦٣).

٣ - بيد أنه من اللازم تحري الحذر الواجب في استخدام مفهوم الجغرافيا التجارية الجديدة وتجنب التوقعات غير الواقعية فيما يتعلق بنطاق هذه الجغرافيا وتأثيرها. وفي حين أن هذه الاتجاهات المحددة في تقارير الأمانة صالحة في حد ذاتها بقدر كبير للمساعدة في تحديد مسار حاسم للبلدان والمناطق النامية، فمن المهم أيضاً أن يوضع في الاعتبار أن كثيراً من البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، تبدو أنها لا تساهم بقدر يُعتدّ به في هذا الاتجاه الإيجابي، بل إن بعضها يفقد نصيبه في السوق؛ وأن الفقر والتهميش ما زالا قائمين، ولا سيما خارج أقطاب النمو.

٤ - ولذلك قيل إن الوقت لم يحن بعد لإعادة كتابة مناهج الجغرافيا التجارية الدولية. فالتفاوتات القائمة فيما بين بلدان الجنوب في أدائها ينبغي مراعاتها في التحليلات المقبلة من حيث كل من الفرص المتاحة والتحديات القائمة. ويجب بذل جهود منهجية، بما فيها جهود من جانب البلدان المتقدمة والبلدان النامية التي تقود الدينامية التجارية والاستثمارية للجنوب، من أجل تكرار التجارب الناجحة في البلدان المتخلفة، ولا سيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأوجه القلق الخاصة لدى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية تستحق اهتماماً خاصاً. ويجب وضع استراتيجيات لضمان الحفاظ على الدينامية الواضحة في بعض بلدان الجنوب ولجعلها ذات أثر مضاعف إيجابي في جميع البلدان النامية.

التجارة بين الجنوب والجنوب في سياق الجغرافيا التجارية الجديدة

٥ - إن النمو في التجارة بين الجنوب والجنوب قد قادته بشكل خاص شرق آسيا - أي بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا في البداية ثم في وقت أحدث الصين، التي يجلب اقتصادها الداخلي المزدهر واردات من كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة. ويؤدي أيضاً ارتفاع مستوى الطلب في الصين إلى رفع أسعار كثير من السلع الأساسية وبمكّن بلداناً نامية أخرى من اغتنام فرص كبرى جديدة في مجال التصدير. إذ يتم في آسيا ثلثا التجارة بين الجنوب والجنوب. أما في أماكن أخرى - في أمريكا اللاتينية أو أفريقيا - فقد كان من الأصعب التحول من أنماط التجارة "التقليدية" بدرجة أكبر بين الشمال والجنوب.

٦ - غير أن عمليات التكامل الإقليمي قد اكتسبت زخماً في هذه المناطق أيضاً. وعلى سبيل المثال، ففي أمريكا اللاتينية، التي لها تاريخ طويل من التعاون الإقليمي ودون الإقليمي المثمر، يجري حالياً وضع ترتيبات للتكامل الاقتصادي بطريقة تتفق ومبدأ "الإقليمية المنفتحة". ويبدو أن النتائج مشجعة، كما أن العلاقات التجارية الإقليمية ودون الإقليمية تغطي حالياً حجماً كبيراً من صادرات المصنوعات. وتدفع المنطقة الأفريقية نحو إنشاء

ترتيبات للتكامل مثل الأسواق الداخلية المشتركة، التي تتيح فرصة فريدة لتعميق التجارة بين الجنوب والجنوب على أساس إقليمي ودون إقليمي.

الخيارات المتاحة في مجال السياسة العامة من أجل تحسين التجارة بين الجنوب والجنوب

٧ - يتمثل التحدي الحقيقي الذي تواجهه البلدان النامية في تحديد ودراسة المزيد من المقترحات العملية المتعلقة بالتعاون بين الجنوب والجنوب. فالمسؤولية الأولى عن زيادة التجارة والاستثمار بين الجنوب والجنوب تقع على عاتق كل بلد من البلدان النامية. ويتعين على هذه البلدان أن تضع وتنفذ أفضل مزيج من السياسات يحقق حفز النمو الموجه نحو التصدير، وجذب وضمان الاستثمار (الداخلي والخارجي) وتعزيز دمج هذه البلدان بشكل أكبر في النظام التجاري الدولي. وفيما يتعلق بالسياسة التجارية، تدعو الحاجة إلى الموازنة الصحيحة من أجل تحقيق تحرير التجارة بشكل تدريجي ومنظم - مما سيتيح حافزاً أكبر للمنافسة أمام الشركات المحلية دون عرقلة حق أي حكومة في التنظيم. ويُعد دور مؤسسات الأعمال الصغيرة مهماً أيضاً في تعزيز التجارة والتعاون بين الجنوب والجنوب.

٨ - توجد عدة طرق مفتوحة أمام البلدان النامية لحفز التجارة بين الجنوب والجنوب، مثل اتخاذ تدابير خفض مستوياتها المتعلقة بحماية الحدود، بما في ذلك منح أفضليات تجارية لبلدان نامية أخرى، سواء مُنحت بصورة أحادية أو في إطار متفاوض بشأنه (مثل النظام الشامل للأفضليات التجارية)؛ وتقدم أفضليات تجارية خاصة بأقل البلدان نمواً؛ وتحرير التجارة إقليمياً في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية المبرمة فيما بين البلدان النامية أو بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

٩ - والاتفاقات التجارية الإقليمية بين الجنوب والجنوب تتيح الفرصة أيضاً للحكومات من أجل وضع حلول للتحديات القانونية والتنظيمية وتحديات "ما وراء الحدود" التي تنشأ أيضاً في السياق المتعدد الأطراف - على سبيل المثال، سلامة المنتجات والمعايير الصحية وغيرها من العقبات غير المتعلقة بالتعريفات، بالإضافة إلى الحواجز التي تعترض الدخول إلى الأسواق. وثمة طريق آخر يتمثل في تحرير المنتجات التي تحظى باهتمام متبادل في سياق مفاوضات الدوحة الجارية تحريراً متعدد الأطراف يقوم على مفهوم الدولة الأولى بالرعاية.

١٠ - وفضلاً عن ذلك، وبالإضافة إلى التجارة، ينبغي أن يشهد التعاون الاقتصادي بين الجنوب والجنوب مزيداً من التدفقات الاستثمارية، مع مراعاة كون معظم البلدان النامية من غير مصدري رؤوس الأموال. وفي الوقت نفسه، وبما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعاني نقصاً من حيث العرض ويتركز في بلدان نامية قليلة، فثمة حاجة إلى وضع استراتيجيات إنمائية تعتمد على الوفورات المحلية أو الإقليمية وعلى الاستثمار.

١١ - وأحد المجالات الممكنة للتعاون بين الجنوب والجنوب تحقيق التكامل عن طريق المواءمة بين القوانين والأطر التنظيمية الوطنية، بما فيها تلك المتعلقة بقضايا الشركات وسياسة المنافسة. وباستطاعة البلدان النامية أيضاً أن تحقق مكاسب من المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بتيسير التجارة، كجزء من جولة الدوحة، شريطة أن تتاح لها الموارد اللازمة لتغطية التكاليف المتعلقة بهذا التيسير.

١٢ - وثمة حاجة أيضاً إلى تعزيز التعاون الأقاليمي بين الجنوب والجنوب وإقامة أو تعزيز شراكات استراتيجية للبلدان النامية. وللمؤسسات التجارية والمالية والإئتمانية الدولية أدوار مهمة أيضاً، بما في ذلك دورها كمقدمة للتمويل من أجل التنمية، وللمساعدة التقنية، وللدعم من أجل بناء القدرات. وقد تُكفي نُهجها في مجال السياسة العامة لتدعم التعاون بين الجنوب والجنوب.

١٣ - غير أن الزيادات في أسعار النفط مؤخراً وازدياد طلب بلدان الجنوب على الطاقة يسهمان في زيادة الترابط فيما بين البلدان النامية. لذا فمن أجل ضمان الاستمرارية والتنوعية للنمو والتنمية في بلدان الجنوب، تقتضي إدارة هذا الترابط المتزايد عمقاً زيادة التعاون فيما بين البلدان النامية.

تدابير تكميلية من جانب الشمال لترويج التجارة بين الجنوب والجنوب

١٤ - ينبغي النظر إلى التجارة بين الجنوب والجنوب في سياق الترابط المتزايد بين الشمال والجنوب، كما ينبغي دعم هذه التجارة بتدابير تكميلية من جانب البلدان المتقدمة الشريكة. وأشار إلى أن الحواجز التجارية وبعض الممارسات المشوّهة للتجارة والموانع للمنافسة تعرقل التجارة بين الجنوب والجنوب. وأعرب بعض المشتركين عن رأي مفاده أن كثيراً من التدابير والسياسات يمكن أن تضطلع بها البلدان المتقدمة في تعزيز التجارة بين الجنوب والجنوب، وتعزيز القدرة المتصلة بالعرض والتنويع في البلدان النامية، وزيادة التدفقات الاستثمارية ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

١٥ - ونظراً إلى ازدياد أهمية الجنوب كمصدر هام لنمو ودينامية الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، أشار البعض إلى أن من المصلحة الذاتية المستتيرة لبلدان الشمال أن تعطي، في سياساتها الوطنية وتنسيقها للسياسات، وزناً أكبر للمصالح التجارية والإئتمانية للبلدان النامية.

المساعدة الإئتمانية الرسمية

١٦ - لقد حدث تطور إيجابي مؤخراً يتعلق بحركة تصاعدية لتدفقات المساعدة الإئتمانية الرسمية. فخلال السنتين أو السنوات الثلاث الماضية، حدثت زيادة في مستوى المساعدة

الإثباتية الرسمية الإجمالية، ولو أن هذه الزيادات لا تكفي لبلوغ الأهداف الإثباتية للألفية. وباستطاعة تدفقات المساعدة الإثباتية الرسمية أن تساعد في بناء القدرة على العرض وتحسين القدرة على المنافسة، مما ييسر تكرار التجارب الناجحة في البلدان التي تخلفت عن غيرها والقيام أثناء ذلك بدمجها على نحو أوثق في النظام التجاري العالمي.

حيز السياسات

١٧ - تضمنت نتائج ساو باولو تفسيراً عملياً ومتوازناً لحيز السياسات في سياق تطبيق تدابير سياسات مختلفة على أساس التجربة الملموسة لما نجح في بلد ما أو لم ينجح. وتكتسب الحاجة إلى التنوع في وضع الاستراتيجيات الإثباتية الوطنية أهمية خاصة في تمكين البلدان التي تختلف فيها الأوضاع الأولية ومستويات التنمية من أن تواجه بفعالية تحديات النمو والتنمية الاقتصادية المطردين في اقتصاد عالمي سريع التغير.

مسؤولية الشركات

١٨ - برزت الشركات عبر الوطنية، على مر السنين، كجهات فاعلة رئيسية في النظم الاقتصادية والتجارية العالمية، فضلاً عن تأثيرها على وتيرة ونوعية عملية تنمية البلدان النامية. وفي الوقت ذاته، استفادت هذه الشركات أيضاً استفادة كبرى من هذا التحول. وأشار كثير من المتكلمين إلى أهمية وفاء الشركات بالتزاماتها الإثباتية المناظرة، لا من حيث الاتفاقات الخطية فحسب بل أيضاً في السياق الاجتماعي والبشري الأوسع نطاقاً. وهناك أمثلة قائمة على الإطارات الطوعية مثل الميثاق العالمي للأمم المتحدة ومبادئ سوليفان العالمية للمسؤولية الاجتماعية للشركات. ولكن أعرب عن رأي مفاده أن هذه الإطارات تحتوي على بعض الفجوات التي يتعين سدها. ومن المهم أيضاً ضمان ألا تكون معايير ومتطلبات بلد الموطن بمثابة مشبطات تحمل الشركات عبر الوطنية على إقامة أعمالها في البلدان النامية أو الاعتماد منها.

القضايا المتصلة بالأمن وتجارة البلدان النامية

١٩ - أدى الإرهاب إلى أوجه قلق أمنية متزايدة، وأعرب عن بعض أوجه القلق من أن التدابير المتصلة بالأمن لها تأثير تقييدي على قدرة البلدان النامية على المتاجرة بالسلع والخدمات.

دور الأونكتاد

٢٠ - جرى التسليم بأهمية العمل الموضوعي للأونكتاد وقيمتة العملية في تحليل وتفسير الجغرافيا التجارية الجديدة الناشئة من وجهة نظر إثباتية. ويحتوي التقريران العاليا الجودة

اللذان أعدتهما أمانة الأونكتاد عن هذا البند (TD/404 و TD/B/51/6) على تحليلات ومناظير جديدة، فضلاً عن استراتيجيات عملية. وجرى تشجيع الأونكتاد على القيام، لدى مواصلة بحثه وتحليله بشأن هذه القضية، بإلقاء نظرة تصنيفية على الأداء التفاضلي في البلدان النامية ومواصلة وضع نُهج استراتيجية لتعزيز التجارة بين الجنوب والجنوب في السياق الشامل للجغرافيا التجارية الجديدة. وإن أحد التحديات التحليلية هو تقرير ما إذا كانت التطورات الحالية تبشر بتغيير حاسم أو نوعي في الحالة الاقتصادية للجنوب. وينبغي أن تتجلى في هذا العمل مشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة.

٢١ - واقترح أن ينظر الأونكتاد في تأثير تزايد عدد اتفاقات التجارة الحرة المتضمنة مكونات استثمارية، وأن يبحث تأثير تعددية هذه الاتفاقات على تدفقات الاستثمار من الشمال إلى الجنوب. كذلك يُتَوَقَّع من الأونكتاد، بوصفه جهة الوصل فيما يتعلق بالتنمية والتجارة والاستثمار في منظومة الأمم المتحدة، أن يساهم في بناء الثقة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وأن يؤدي دوراً تكميلياً، لا سيما من حيث المساعدة التقنية، وبخاصة في مجال التعاون بين الجنوب والجنوب. وينبغي للأونكتاد، وهو يقوم بذلك، أن يتعاون تعاوناً وثيقاً مع منظمات دولية أخرى مختصة، بما في ذلك اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، ومنظمات الجنوب.

المشتركون

٢٢ - نظر المجلس في البند ٢ من جدول الأعمال أثناء الجزء الرفيع المستوى في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ودارت المناقشة في ثلاث جلسات تفاعلية ويسرّها عدد من الممثلين الرفيعي المستوى وكبار المناقشين، بمن فيهم: سعادة الأنور ابل أرجونا راناتونغا، نائب وزير الصناعة والسياحة وترويج الاستثمار (سري لانكا)؛ وسعادة الدكتور زياد بماء الدين، رئيس الهيئة العامة للاستثمار (مصر)؛ وسعادة السيد رودولفو سيفيرينو، المستشار الرئاسي بشأن التجارة والتنمية، وزارة الخارجية (الفلبين)؛ والسيد ريتشارد و. بيهريند، مدير مكتب الشؤون الاقتصادية والإنمائية، مكتب شؤون المنظمات الدولية، وزارة الخارجية (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ والسفير صمويل أميهو (بنن)؛ والسفير كارلو تروجان (المفوضية الأوروبية)؛ والسفير هارديب سينغ بوري (الهند)؛ والسفير شوتارو أوشيما (اليابان)؛ والسفير غيان شاندرأ أشاريا (نيبال)؛ والسفير بيتر باليس (هنغاريا)؛ والسفير رانسفورد سميث (جامايكا)؛ والسفير جوزيف أيالوغو (نيجيريا)؛ والسفيرة إليزابيث أستيتي (بيرو)؛ والسيدة فيرجينيا كرام - مارتوس (اللجنة الاقتصادية لأوروبا)؛ والسيد مارتن خور (شبكة العالم الثالث).

باء - الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: اتساق السياسات العامة، والاستراتيجيات الإنمائية، والاندماج في الاقتصاد العالمي

ملخص مقدم من الرئيس^(٢)

١ - تناول النقاش الاتجاهات والتوقعات الحالية في الاقتصاد العالمي، ولا سيما الحالة في البلدان النامية. وأشارت الوفود إلى ما للانتعاش الحالي من آثار مفيدة على العالم النامي برمته، مثلاً عن طريق زيادة الطلب على السلع الأولية، ولكنها أعربت أيضاً عن قلقها من أن الانتعاش ليس متوازناً وأن نمو دخل الفرد لا يزال منخفضاً جداً في أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، مما يغذي الشكوك في قدرة هذه البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية.

٢ - ولا يزال أيضاً عدد من البلدان النامية الأخرى في وضع ضعيف جداً فيما يتعلق بتطورات أسعار السلع الأساسية والوصول إلى الأسواق المالية الدولية. وينبغي ألا تحجب التحسينات التي طرأت مؤخراً على الوضع الاقتصادي لهذه البلدان حقيقة أنه لا يزال يوجد كثير من المشاكل الهيكلية التي يتعين إيجاد حل لها في كثير من البلدان، مثل البطالة، وعدم المساواة في توزيع الدخل، والديون الخارجية، وانخفاض مستويات الاستثمار.

٣ - وأعربت وفود كثيرة عن شكوكها في إمكانية استمرار النمط الحالي لنمو الاقتصاد العالمي، ولا سيما اعتماده على حدوث مزيد من النمو في الولايات المتحدة، ولكن التطور الأخير الذي جرى في آسيا قد يساعد على تصحيح هذا الاختلال نوعاً ما. ومن الأسباب الأخرى التي تدعو أيضاً إلى استمرار توخي الحذر فيما يتعلق بآفاق النمو القصير الأجل زيادة أسعار النفط وعدم اليقين بشأن أسعار الصرف. وإذا لم تُعكس أوضاع أسعار النفط بسرعة، فقد تواجه البلدان النامية المستوردة للنفط، وبخاصة أقلها نمواً، صعوبات إضافية، وقد تحتاج إلى المساعدة.

٤ - وفي حين أنه يمكن لتزايد الترابط أن يفيد الاقتصاد العالمي، فإن حدوث تباطؤ متزامن في الولايات المتحدة وآسيا إذا لم يعادله نمو في المراكز الاقتصادية الكبرى الأخرى، قد يشكل تهديداً خطيراً للنمو العالمي. والتطورات الأخيرة في السوق العالمية للنفط مثلاً على الانعكاسات السلبية التي يمكن أن تترتب على الإجراءات المتخذة أو الأحداث الجارية في أحد البلدان في ظل اقتصاد عالمي شديد الترابط. وأشار أيضاً إلى أن تقلبات أسعار

(٢) أدرج في تقرير المجلس إلى الجمعية العامة بموجب مقرر المجلس المتخذ في جلسته العامة الختامية (٩٦٣).

النفط، شأنها شأن تقلبات أسعار السلع الأولية الأخرى، يمكن أن يكون لها آثار سلبية على البلدان المصدرة أيضاً.

٥ - ولا تزال التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي أطلقتها العولمة تشكل تحدياً كبيراً للكثير من البلدان النامية التي لا تتمتع دائماً بالقدرة على مواجهة تبعاتها. فلا يزال كثير منها يعاني من مشاكل جمّة، منها الفقر، والافتقار إلى الموارد المالية، وعبء ثقيل من الديون، بل وفي بعض الحالات تدفق صاف للموارد إلى الخارج. كما أن تدهور معدلات التبادل التجاري، وزيادة المخاطر المالية، وانخفاض مستويات التطور التكنولوجي قد اعتبرت عقبات كبيرة.

٦ - ويشكل إدخال تحسينات على الإدارة الوطنية أمراً مهماً لمعالجة هذا الوضع، ولكن المجموعة الحالية من القواعد العالمية قد تقلل الخيارات المتاحة أمام البلدان النامية لإدارة عمليات التحرير الاقتصادي والاندماج إدارة فعالة.

٧ - والنمو المستدام في جميع أنحاء العالم النامي يشكل مصلحة مشتركة لجميع البلدان. كما أن النمو الاقتصادي وفرص التجارة المتاحة أمام الاقتصادات الأكثر تقدماً تتوقف، في الأجل الطويل، على التوسع في الطاقة التصنيعية وفي الأسواق في البلدان الأفقر. وربما يتعين البحث عن طرق جديدة على الصعيد الدولي لضمان قدرة البلدان المنخفضة الدخل، وبخاصة في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء وكافة فئاتها السكانية، على جني فوائد أكبر من توسيع التجارة الدولية، وزيادة سرعة النمو في المناطق المتقدمة من العالم ومناطق أخرى من العالم النامي، ومن العولمة بشكل أعم.

٨ - ويلزم إيجاد حلول سياساتية متعددة الأطراف، وكذلك داخلية، لضمان جعل البيئة التجارية داعمة حقاً للتنمية السريعة. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من تحسين التنسيق بين السياسات الإنمائية الرامية إلى تيسير التمويل الإنمائي، وزيادة الدعم التقني والمالي المقدم إلى البلدان النامية، وتحسين البيئة الاقتصادية الدولية لكي تتمكن البلدان النامية من إجراء إصلاحات اقتصادية فعالة تتمشى مع أوضاعها الوطنية.

٩ - وينبغي لأي نهج شامل يهدف إلى التصدي لهذه التحديات الإنمائية أن يكون متمحوراً حول الناس، ومحترماً للحاجة إلى وجود حيز ملائم للسياسات الاقتصادية على الصعيد الوطني، وشاملاً لإدارة سليمة للعولمة، وأن يشمل هياكل لاتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية تتسم بالشمول والشفافية. وينبغي أن يكون هدفه تحسين الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا؛ وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، بما فيها الشركات عبر الوطنية؛ وضمان التمويل الإنمائي الكافي والمبتكر. وفيما يتعلق بهذه المسألة الأخيرة، يرحّب

بالمقترحات الجديدة التي جرى تقديمها مؤخراً لمواصلة تخفيف عبء الديون على البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، وبذل المزيد من الجهود لزيادة كم المعونات ونوعيتها وفعاليتها.

١٠ - واعتُبر الإحساس بتقاسم المسؤولية أمراً أساسياً ليس فقط للتعاون الإنمائي والجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية البشرية، ولكن أيضاً لمكافحة الفقر والإرهاب والفساد. ففي عالم مترابط، يمكن أن يسهم ذلك كثيراً في الأمن العالمي.

١١ - وأحد المواضيع الرئيسية الأخرى التي تناولها النقاش "اتساق السياسات العامة والاستراتيجيات الإنمائية وإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي". وقد أثري النقاش بفعل العمل التحليلي الوارد في تقرير التجارة والتنمية ٢٠٠٤، واجتماع مداولة مع الخبراء بشأن موضوع "آثار أسعار الصرف على التجارة وانعكاساتها على النظامين التجاري والمالي الدوليين".

١٢ - واتفقت وفود كثيرة على أنه، في ظل عدم وجود نهج متسق بشأن العلاقات الاقتصادية الدولية، يمكن لعدم تقييد تدفق رؤوس الأموال أن يهدد، بسبب تأثيره في أسعار الصرف، القدرة التنافسية الدولية للشركات والاستثمار الإنتاجي في البلدان النامية، وأن يكون له بالتالي تأثير عميق في آفاق تجارتها ونموها.

١٣ - والدعوة إلى تحسين الاتساق المنهجي دعماً للتنمية تعود إلى الوقت الذي تم فيه إنشاء النظام الاقتصادي الدولي لفترة ما بعد الحرب العالمية. وفي العالم المترابط القائم اليوم، يجب على جميع البلدان أن تضع في اعتبارها بقدر أكبر ما يمكن أن يتعرض له غيرها من آثار ناجمة عما تتخذه من إجراءات. وعلى الاقتصادات الرائدة مسؤولية خاصة في هذا الشأن، نظراً إلى أن سياساتها تؤثر على النظام الاقتصادي العالمي بكامله وعلى استقراره.

١٤ - ويتحتم على البلدان النامية أن تضع سياسات على الصعيد الوطني تحسّن مناخ الاستثمار الخاص وجو المخاطرة بإنشاء مشاريع، ولكن لا يمكن إلا في ظل نظام اقتصادي دولي متسق أن تنجح زيادة الانفتاح على التجارة وعلى التدفقات المالية الدولية في مساعدة البلدان النامية على إنشاء دائرة حميدة بين التمويل الخارجي والاستثمار الداخلي والصادرات.

١٥ - وزيادة الاتساق بين العمليات والمفاوضات الدولية في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا من جانب الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والمختلفة من الجانب الآخر يمكن أيضاً أن تسهم في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية.

١٦ - والأمل كبير في أن تسفر المفاوضات الرامية إلى إنجاز برنامج عمل الدوحة عن التوصل إلى نظام تجاري منصف متعدد الأطراف، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري الدولي، وهيئة الأوضاع لتحقيق تنمية مستدامة، بما في ذلك وضع قواعد عادلة للتجارة في السلع والخدمات، والوصول إلى كافة الأسواق دون تشويه. وقد دُعيت البلدان المتقدمة إلى مواجهة الحاجة إلى إجراء إصلاحات هيكلية في اقتصاداتها والتخلي عن الحماية.

١٧ - ويمكن أن تؤثر العوامل الاقتصادية - الكلية على القدرة التنافسية للشركات في البلدان النامية. وتلك هي الحال بصفة خاصة فيما يتعلق بأسعار الفائدة التي تشكل عاملاً رئيسياً للاستثمار الداخلي، وأسعار الصرف التي تشكل عاملاً رئيسياً في الأداء التجاري. وحذرت بعض الوفود في هذا السياق من أنه حتى لو قامت بعض البلدان الأكثر تقدماً باستخدام حيزها السياسي لتثبيت أسعار صرف عملاتها عند مستويات منخفضة عن عمد، فلا يمكن التوصية باستخدام هذا الحيز السياسي في جميع البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً.

١٨ - وقد صار واضحاً أن الانخفاضات الحادة في قيمة العملات، التي تحدث عادة في أحوال الأزمات، قد لا تحقق الزيادة المرجوة في القدرة التنافسية للشركات المحلية من حيث التكلفة، بل إنها قد تؤدي إلى ضغوط لتطبيق الحماية وتخفيض قيمة العملة من أجل المنافسة، مع ما يصحب ذلك من مخاطر على الاقتصاد العالمي. ولذلك، فقد يكون من المفيد البحث عن حلول على الصعيدين الإقليمي والعالمي للحد من تقلبات أسعار العملات.

١٩ - وأثناء الدورة غير الرسمية، رأى أعضاء أفرقة المناقشة أن تأثير التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية أقوى عموماً بكثير في البلدان النامية منه في البلدان المتقدمة، وأكدوا أن من الصعب التكيف مع تقلبات أسعار الصرف على الصعيد القطري. وينبغي مع ذلك الاعتراف، بأن الآثار المترتبة على رفع قيمة أسعار الصرف في إطار الاتفاقات الإقليمية للتكامل يمكن أن تكون حادة بشكل بارز. وهناك أيضاً بعض التحفظات على إمكانية انضمام معظم بلدان العالم النامي إلى ترتيبات التكامل النقدي الإقليمية، لأن هذه الترتيبات تتطلب موارد واستعداداً لاستخدامها بغرض تثبيت أسعار الصرف الإقليمية.

٢٠ - وأشارت بعض الوفود إلى أن اتساق السياسات العامة في إدارة العولة من أجل التنمية يتطلب أيضاً مشاركة أوسع وأقوى من البلدان النامية في صنع القرارات الاقتصادية ووضع المعايير على الصعيد الدولي.

٢١ - ويمكن النظر إلى الوضع الراهن في سوق النفط من وجهة نظر الاتساق، نظراً إلى أنه يتطلب توثيق التعاون بين المنتجين والمستهلكين من أجل تثبيت الأسعار، في حين أن هذا

التعاون أصبح غير مرغوب فيه كوسيلة ممكنة لتناول تقلبات الأسعار في أسواق السلع الأساسية الأخرى. واقتُرح النظر في إنشاء آليات دولية لضمان زيادة استقرار أسعار السلع الأساسية.

٢٢ - ورُئي أن تقرير التجارة والتنمية ٢٠٠٤ يقدم بيانات وتحليلات وأفكاراً مفيدة فيما يتعلق بالترابط بين العوامل التجارية والنقدية والمالية التي تشكل الأداء التجاري. ومع ذلك، لم يتوصل أي من تقرير التجارة والتنمية واجتماع المداولة إلى رد على السؤال عن ماهية "الهيكل المالي الدولي الأفضل" وكيفية التوصل إليه. وأما المقترح الداعي إلى وضع ترتيب جديد متعدد الأطراف لأسعار الصرف فيتطلب أساساً مفاهيمياً أقوى، وقد يصعب تنفيذه لعدد من الأسباب. وليس من الواضح أيضاً ما إذا كان سيؤدي إلى تحسينات صافية بالمقارنة مع نظم أسعار الصرف القائمة.

٢٣ - ولعل تقييم كيفية استخدام النص المتعلق بميزان المدفوعات في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (اتفاق الغات) في معالجة المشاكل المرتبطة بعدم استقرار التدفقات المالية يستحق المزيد من الاهتمام، وإن كان هذا النص يخضع لشروط صارمة جعلت الاحتجاج به صعباً على البلدان النامية.

٢٤ - وقد صار واضحاً أيضاً أنه يلزم اتباع نهج جماعي لتعزيز الاتساق بين النظم التجارية والنقدية والمالية الدولية. ومع أن الدعاة الرئيسيين في المسائل المتصلة باتساق السياسات العامة على الصعيد الدولي هم منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز، فبإمكان الأونكتاد أيضاً أن يسهم في النقاش الدائر حول كيفية تحقيق المزيد من الاتساق بفضل مكانته الفريدة التي عُهد إليه في إطارها بتناول كافة الجوانب الاقتصادية والتجارية والاجتماعية للتنمية بطريقة متكاملة.

٢٥ - ومع ذلك، ينبغي ألا يكتفي الأونكتاد ببحث أي الاستراتيجيات نجحت في أجزاء معينة من العالم وفي فترات زمنية معينة، بل يتعين عليه أيضاً أن يقدم سيناريوهات بديلة، تشمل ما يمكن أن يتخذه المجتمع الدولي من إجراء متضافر. وينبغي أن يواصل الأونكتاد شحذ عمله التحليلي، وتوسيع نطاق ما يقدمه من برامج المساعدة التقنية من أجل مساعدة البلدان النامية على مواجهة التحديات المعقدة الناشئة عن تحرير التجارة والعولمة.

جيم - استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية

ملخص مقدم من الرئيس^(٣)

١ - نظر المجلس في البند ٦ من جدول الأعمال في جلسة عامة عُقدت في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وألقى الخطاب الافتتاحي الموظف المسؤول عن الأونكتاد، أما الخطاب الرئيسي فقد ألقاه المدير العام لمنظمة التجارة العالمية. وعرض مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، مذكرة معلومات أساسية (TD/B/51/4) وورقة غرفة اجتماعات (TD/B/51/CRP.1) مقدمتين من الأمانة.

٢ - وأدلت الوفود التالية بخمسة وثلاثين بياناً بشأن هذا البند من جدول الأعمال: البرازيل (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، والمفوضية الأوروبية (باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية)، والمكسيك (باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي)، وباكستان (باسم المجموعة الآسيوية والصين)، ونيجيريا (باسم المجموعة الأفريقية)، وبنن (باسم أقل البلدان نمواً)، والاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأرجنتين، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبيلاروس، وجامايكا، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وسري لانكا، والسنغال، والسودان، وسويسرا، وشيلي، والصين، والفلبين، وفنزويلا، وكندا، وكوبا، وكينيا، ومصر، وموريشيوس، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، والهند، واليابان، واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة.

٣ - وأعرب معظم المشاركين عن تقديرهم لمذكرة المعلومات الأساسية المقدمة من الأمانة باعتبارها تقدم وصفاً شاملاً للقضايا المتصلة بالتنمية والناشئة في إطار المفاوضات التجارية اللاحقة للدوحة عقب انعقاد مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر والمقرر الإطار الذي اتخذته منظمة التجارة العالمية في تموز/يوليه ٢٠٠٤ (رزمة تموز/يوليه). وفضلاً عن ذلك، لاحظ كثيرون أن البيانات الافتتاحية التي أدلت بها الأمانة قد طرحت قضايا هامة معينة لمناقشتها والنظر فيها من جانب المجلس. واعتروا كذلك بإسهامات مجلس التجارة والتنمية في تحديد الدروس المستفادة من اجتماع كانكون وذلك أثناء الدورة السابقة للمجلس في إطار البند نفسه من جدول الأعمال ومن أجل توضيح البعد الإنمائي في المفاوضات. وأعرب كثيرون أيضاً عن شعورهم بأن المناقشات التي تُجرى في إطار البند ٦ من جدول الأعمال في الدورة

(٣) أُدرج في تقرير المجلس إلى الجمعية العامة بموجب مقرر المجلس المتخذ في جلسته العامة الختامية (٩٦٣).

الحالية ستساعد بما تحقّقه من بناء الثقة وتوافق الآراء في دفع المفاوضات قُدماً بشأن كثير من القضايا الواردة في رزمة تموز/يوليه. ويرد أدناه ملخص للمناقشة.

ألف - التقدم المحرّز منذ اجتماع كانكون: الأونكتاد الحادي عشر ورزمة تموز/يوليه التي اعتمدها منظمة التجارة العالمية

٤ - إن الرحلة من كانكون إلى ساو باولو إلى جنيف تتيح درساً أساسياً للمفاوضين التجاريين، أي فيما يتعلق بمسائل التنمية، ونتيجة لذلك فإن اتفاقات منظمة التجارة العالمية يجب أن تتناول الاهتمامات الإنمائية المتصلة بالتجارة التي تشغل أعضاءها إذا أُريد تحقيق نتيجة ناجحة للجولة الراهنة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وهكذا تعلّم المفاوضون أنه يجب عليهم الالتزام بتحقيق الوعد الإنمائي الوارد في إعلان الدوحة، ليس كنتيجة للمفاوضات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق وبوضع القواعد بل بشكل متواز معها بوصف ذلك اعتباراً يشكل جزءاً لا يتجزأ من التعهدات المتعلقة بالتحريم. وفي حين ثبتت صعوبة ذلك في السنوات الثلاث المنقضية منذ مؤتمر الدوحة، فإن المشاركين اشتركوا في الرأي القائل بأن هذا يمكن تحقيقه على نحو واقعي. ويتوقع البعض أنه بينما قد لا يكون من الممكن اختتام مفاوضات الدوحة بحلول وقت انعقاد المؤتمر الوزاري السادس في هونغ كونغ في عام ٢٠٠٥، فإن الفرص جيدة لاختتام هذه المفاوضات بحلول عام ٢٠٠٦.

٥ - وأكد الموظف المسؤول عن الأونكتاد على أن الأونكتاد يسعى إلى أداء دور داعم نشط في تحقيق الوعد الإنمائي الصادر في الدوحة، عن طريق القيام بأنشطة المساعدة التقنية وأعمال بحثية تحليلية وبناء توافق الآراء في المداولات الحكومية الدولية.

٦ - وأعرب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية عن اتفاقه مع وجهة نظر أمانة الأونكتاد القائلة بأن "يؤكد المقرر مرة أخرى أولاً وقبل كل شيء قيمة تعددية الأطراف، ويعيد إلى برنامج عمل الدوحة مقوّمات البقاء، ويؤكد مجدداً على المكانة المركزية التي تحتلها الشواغل الإنمائية، ويلزم أعضاء منظمة التجارة العالمية بتحقيق البعد الإنمائي لبرنامج عمل الدوحة. كما يؤكد من جديد على المعاملة الخاصة والتفاضلية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وهو يساعد في تقليل الشكوك التي تحيط بالنظام التجاري المتعدد الأطراف، ويسكّن المخاوف الحمائية". وذكر كذلك أن القرار يتيح منصة انطلاق ممتازة للأعمال الباقية ولاختتام المفاوضات في الوقت المناسب. ويمثّل دمج البلدان النامية في النظام التجاري أحد أكبر التحديات التي تواجه منظمة التجارة العالمية اليوم. وحذّر من أنه ما زال يوجد قدر كبير من العمل يتعين القيام به، وأن الشهور القادمة ستكون حاسمة الأهمية.

٧ - وكما هو مؤكد في توافق آراء ساو باولو، فإن البلدان ملتزمة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف وتسانده وتحافظ عليه باعتباره ذلك مسؤولية يشترك الجميع في تحملها. وأكدت البلدان النامية، من ناحيتها، على أنها قد أدت دوراً ببناءً للغاية في إعادة وضع جولة الدوحة على المسار الصحيح كما أبدت استعدادها لإيجاد نقطة التقاء مشتركة من أجل دعم النظام التجاري المتعدد الأطراف. وحذر الكثير من المشاركين من البلدان النامية من أن المفاوضات لن تكون مثمرة دون إحراز تقدم ملموس في التصدي لهما الإنمائية و ضمان التوازن والتوازي فيما بين المجالات المشمولة بالمفاوضات.

٨ - وتؤدي إمكانية الوصول إلى الأسواق والمساعدة التقنية دوراً أساسياً في مساعدة البلدان على بناء طاقات التوريد والقدرة التنافسية لديها في مجالاتها التقليدية والناشئة الذي تتمتع فيها بميزة نسبية وتكامل. وأكد كثير من البلدان على أن النظام التجاري المتعدد الأطراف ينبغي أن يعمل على دعم، وليس إعاقة، قدرة البلدان النامية على اعتماد سياسات تؤدي إلى تحقيق تقدم في أهدافها الإنمائية الوطنية.

٩ - ومع الترابط المتنامي للاقتصادات الوطنية في عالم يسير على طريق العولمة، أشار البعض إلى إيجاد توازن صحيح بين حيز السياسة العامة الوطنية والضوابط والالتزامات الدولية. وشدد عدد من المشاركين على الحاجة إلى تحقيق الترابط الكلي، مع الاعتراف بمسؤولية كل حكومة عن تقييم عملية المقايضة بين المنافع المترتبة على قبول نظام تجاري متعدد الأطراف يقوم على قواعد محددة وقابل للتنبؤ به والتزاماتها الناشئة عنه فضلاً عن المعوقات التي تطرحها هذه الالتزامات.

باء - رزمة تموز/يوليه: المحددات الرئيسية للتقدم بشأن البعد الإنمائي

١٠ - سُلّم بأن اتفاق تموز/يوليه يجيء كبداية لمرحلة جديدة وصعبة من المفاوضات ستكون أكثر تقنية وتثير التحدي من الناحية السياسية. والزخم الدافع للمفاوضات المستعاد في العملية الحالية المؤدية إلى رزمة تموز/يوليه ينبغي الحفاظ عليه وتنشيطه بغية اختتام المفاوضات بنجاح.

١١ - وجرى التأكيد على أن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه أعضاء منظمة التجارة العالمية في المرحلة الجديدة من المفاوضات هي القيام، عن طريق مفاوضات موضوعية، بتنفيذ ولاية الدوحة بغية وضع احتياجات ومصالح البلدان النامية في صميم برنامج العمل. وسيطلب التصدي للقضايا الإنمائية بذل جهود هادفة ومتضافرة من جانب جميع الأطراف بغية إدراج المعاملة الخاصة والتفاضلية في جميع مجالات المفاوضات وتناول القضايا والاهتمامات المتصلة بالتنفيذ. كما أنه سيطلب إيجاد حلول ملائمة لاحتياجاتها التجارية

والإنمائية المحددة. وطُرحت في هذا الصدد نقطة مفادها أن من الضروري أن تُؤخذ في الحسبان الاحتياجات الإنمائية والمالية والتجارية المحددة للبلدان النامية، بالنظر إلى أنه لا توجد استراتيجية تجارية وإنمائية وحيدة صالحة لكل حالة.

١٢ - ورئي أن من الضروري بوجه خاص أن يراعي النظام التجاري المتعدد الأطراف مراعاة كبيرة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً. فينبغي أن تستفيد هذه البلدان من شروط الوصول إلى الأسواق على أساس الإعفاء من الرسوم ومن الحصص فيما يتعلق بجميع المنتجات وذلك في البلدان المتقدمة والبلدان الأخرى التي هي في وضع يسمح لها بمنح هذه المعاملة، على النحو الذي تدعو إليه اتفاقات دولية شتى ومنح إعفاءات من الالتزامات المتعلقة بتخفيض التعريفات والإعانات. وبالإضافة إلى ذلك أشار عدد من الوفود إلى الحاجة إلى تناول الاحتياجات الإنمائية الخاصة للاقتصادات الصغيرة، بما في ذلك الدول النامية الجزرية الصغيرة، التي ما زالت هشة للغاية إزاء الصدمات الخارجية، بما فيها الكوارث الطبيعية. وعلاوة على ذلك، جرى التأكيد على الاحتياجات الإنمائية المحددة المتصلة بالتجارة والخاصة بالبلدان النامية غير الجزرية وبلدان المرور العابر النامية.

١٣ - وتتسم الزراعة بمكانة محورية في المفاوضات وهي وثيقة الصلة خصوصاً بالتنمية وبالحد من الفقر. ومن شأن الإصلاح والتحرير الزراعيين الحقيقيين أن يتيحا فرصاً مستوية لأداء الأعمال وأن يحققا مكاسب للبلدان النامية المصدرة للمنتجات الزراعية. وشُدّد على أن طرائق العمل الكاملة ينبغي أن تضم معاملة خاصة وتفاضلية تكون فعالة من حيث التطبيق وتأخذ في الحسبان، في جميع الأعمدة الثلاثة للمفاوضات، الاحتياجات الإنمائية المحددة مثل الأمن الغذائي والتنمية الريفية، بما في ذلك عن طريق المنتجات الخاصة وآليات الضمانات الخاصة. ورأت بعض الوفود أن ينبغي توجيه اهتمام خاص لإنشاء آليات من أجل البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية بغية معالجة التأثير السلبي المترتب على آثار معدلات التبادل التجاري.

١٤ - وأكدت عدة وفود على الحاجة إلى الوفاء على نحو فعال بالالتزام القاضي بأن "تُعالج بطموح ونشاط وعلى نحوٍ محدد" القضايا التي تثيرها المبادرة القطاعية المتعلقة بالقطن. ويتعين تناول الاهتمامات التجارية والإنمائية المحددة للبلدان المعتمدة على السلع الأساسية، بالنظر إلى أن هذه البلدان ما زالت مهمشة في التجارة الدولية. وأشار إلى التقرير المقدم من فريق الشخصيات المرموقة الذي دعاه الأونكتاد إلى الاجتماع بالنيابة عن الجمعية العامة.

١٥ - وبالنظر إلى أن نصيب المصنوعات يبلغ ٧٥ في المائة من صادرات البلدان النامية، فإن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق يمثل فرصة لاتباع جدول أعمال إيجابي في المفاوضات التجارية. وشدد على أنه لتحقيق نتائج متوازنة وموجهة نحو التنمية فإنه يلزم القيام بمزيد من العمل بشأن التفاصيل المحددة لبعض العناصر الواردة في الإطار المتعلق بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، بما في ذلك الصيغة التي تُتبع والقضايا المتعلقة بمعاملة التعريفات غير الموحدة، والمرونة الموضوعية من أجل البلدان النامية، ومسألة المشاركة في المكوّن القطاعي للتعريفات، والأفضليات. ورُئي أن من المهم إيجاد الصيغة الصحيحة.

١٦ - وأعرب عن آراء مشتركة مفادها أن هموم التكيف التي تواجهها البلدان النامية المتأثرة بتآكل الأفضليات يتعين تناولها على نحو ملائم.

١٧ - واعتُرف على نطاق واسع بالإمكانات الإنمائية للمفاوضات المتعلقة بالخدمات. وشدد على أن رزمة تموز/يوليه تعطي زخماً للمفاوضات المتعلقة بالخدمات بدعوتها أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى تقديم العروض المنقحة بحلول أيار/مايو ٢٠٠٥.

١٨ - وبخصوص تيسير التجارة، ومع الاعتراف بما له من إمكانات في تعزيز التجارة، فإنه أعرب عن القلق إزاء آثاره من حيث التكاليف. ولذلك فقد اعتُبر من التطورات المرحب بها أن رزمة تموز/يوليه تعتمد نهجاً جديداً للمفاوضات وذلك بربط القدرات المالية والإدارية والمؤسسية للبلدان النامية، وتكلفة التنفيذ، بمدى كفاية الموارد المالية والتقنية التي تتاح لها ومستوى هذه الالتزامات وتوقيتها.

جيم - قضايا أخرى

١٩ - سلط عدد من الوفود الضوء على ما لإزالة نظام الحصص في قطاع المنسوجات والملابس إزالة كاملة وجيدة التوقيت بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ من أهمية للتجارة والتنمية. وأوضحت البلدان المطبقة لإجراءات التقييد التزامها باحترام الموعد النهائي المنصوص عليه في الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس بخصوص المرحلة النهائية لإزالة الحصص. وأثيرت شواغل التكيف لدى أقل البلدان نمواً والاقتصادات الصغيرة الشديدة الاعتماد على صادرات المنسوجات والملابس وهي البلدان والاقتصادات التي لديها قدرة تنافسية أقل، بالنظر إلى أن من المتوقع أن تتكبد البلدان المعنية خسائر. ورحب كثيرون في هذا الصدد بورقة غرفة الاجتماعات المقدمة من الأمانة والمعونة "ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية: آثار إنهاء الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤".

٢٠ - وشُدّد على أهمية المفاوضات المتعلقة بقواعد منظمة التجارة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، ذُكرت الحاجة إلى تقييد التدابير الانفرادية التي لها آثار خارج الإقليم الوطني. وأُشير إلى أن المفاوضات المتعلقة بالتجارة والبيئة يتعين أن تدعم المصالح الإنمائية والبيئية والتجارية للبلدان النامية. وبخصوص الاتفاق المتعلق بمجانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وُجّه الانتباه إلى آثار الانقضاء المُنتظر للفترة الانتقالية المتعلقة بحماية براءات اختراع المنتجات في بعض المجالات مثل قطاع المواد الصيدلانية، وإلى الحاجة إلى إيجاد آلية يمكن إنفاذها واستعمالها قانوناً لضمان إمكانية الحصول على الأدوية.

٢١ - وجرى التأكيد على التعجيل بانضمام جميع البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وخاصة أقل البلدان نمواً، إلى منظمة التجارة العالمية. بما يتفق مع المبادئ التوجيهية للمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بشأن انضمام أقل البلدان نمواً، بدون عراقيل سياسية وبطريقة تتفق مع الوضع الإنمائي لهذه البلدان. كما يتعين أن يجري على نحو وافي في المفاوضات تناول اهتمامات البلدان المنضمة حديثاً.

دال - العالم الأوسع للنظام التجاري الدولي

٢٢ - ازدادت أهمية الاتفاقات التجارية الإقليمية في النظام التجاري الدولي مع تكاثر واتساع وتعمق الاتفاقات المعقودة بين الشمال والشمال، والشمال والجنوب، والجنوب والجنوب، والتي أصبحت قوة دافعة للجغرافيا التجارية الجديدة التي هي في طور النشوء. ويشير هذا التطور إلى أهمية ضمان تفاعل وترابط إيجابيين بين الاتفاقات التجارية الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف، وخاصة في سياق المفاوضات المضطلع بها في إطار برنامج عمل الدوحة والمتعلقة بالوصول الأساسي إلى الأسواق ووضع القواعد. وبينما أُعرب عن القلق بشأن الآثار الإنمائية المترتبة فيما وراء الحدود على الاتفاقات المعقودة بين الشمال والجنوب والتي تمثل "التزامات مضافة لمنظمة التجارة العالمية"، أُبدت ملاحظة مفادها أنه ينبغي جعل هذه الالتزامات العميقة تفضي إلى زيادة التجارة والتدفقات الاستثمارية. وفي الوقت نفسه، أُشير إلى تجربة إيجابية في الاتفاقات التجارية الإقليمية المعقودة بين الشمال والجنوب. وشُدّد على التقدم الذي يُعتمد به في الاتفاقات المعقودة بين الجنوب والجنوب. وأكد على أن القرار المُعلّم المتوصل إليه في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بإطلاق الجولة الثالثة من المفاوضات في إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية يتوقع أن يزيد التجارة بين الجنوب والجنوب على أساس أقاليمي.

هاء - دور الأونكتاد ومجلس التجارة والتنمية

٢٣ - أعرب المشاركون كافةً عن تقديرهم للدور البناء الذي تسهم به أنشطة الأونكتاد بخصوص بناء توافقات الآراء والتحليلات والتعاون التقني في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وجرى التأكيد على فائدة الاستعراض السنوي من جانب المجلس للتطورات الحادثة في برنامج العمل لما بعد الدوحة والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية، ولا سيما بالنظر إلى أن هذا الاستعراض يتيح لجميع الحكومات فرصة فريدة لمناقشة القضايا خارج إطار تفاوضي رسمي. وأشار إلى ولاية الأونكتاد الفريدة والشاملة المتعلقة بدعم المفاوضات التجارية الدولية. وفي معرض الإشارة إلى العلاقة الداعمة على نحو متبادل بين عمليات الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، شجعت المنظمتان على تعزيز تعاونهما بغية مساعدة البلدان على جني مكاسب إنمائية من الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف.

٢٤ - وأعرب عن التقدير لما تتيحه برامج الأونكتاد المتعلقة بالمساعدة التقنية وبناء القدرات بخصوص التجارة الدولية والمفاوضات التجارية من فرصة فريدة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولا سيما في جميع المجالات الرئيسية لمفاوضات الدوحة وفي إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية. وشكرت البلدان النامية المانحين لدعمهم لبرامج الأونكتاد المتعلقة بالمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة ودعتهم إلى زيادة هذا الدعم لكي يتمكن الأونكتاد من تلبية الطلبات والاحتياجات المتزايدة لدى البلدان النامية.

دال - أنشطة التعاون التقني: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني^(٤)

١ - كانت أمام المجلس، لكي ينظر في هذا البند، الوثيقة التالية:

”تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني“ (TD/B/51/2).

٢ - قال منسق المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، في معرض تقديمه تقرير الأمانة، إن البند المتعلق بالمساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني مدرج على جدول أعمال المجلس منذ ٢٠ سنة، مما يشهد على السياق السياسي المعقد الذي يجري فيه تناول هذه المسألة الاقتصادية على نطاق واسع. ومن الإنجازات المهمة التي حققها الأونكتاد في دورتيه العاشرة والحادية عشرة بلوغ توافق في الآراء بشأن العمل في هذا المجال. وقد جمعت الأمانة في تنفيذ ولايتها بين الأركان الثلاثة التي يقوم عليها عمل الأونكتاد، ألا وهي البحث والتحليل، وتقديم المساعدة التقنية، وبناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي. واعترفت الأمانة

(٤) أُدرج في تقرير المجلس إلى الجمعية العامة وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٧/٤٥.

أيضاً بالطابع الفريد التي تتسم به هذه المسألة في جهودها الرامية إلى إدماج توقعات الأونكتاد العالمية في صلب برنامج العمل هذا. وفي حين أن الأونكتاد ليس هو المحفل المناسب لمعالجة الجوانب السياسية أو الأمنية أو الإنسانية أو القانونية لقضية فلسطين فإنه محفل الأمم المتحدة المناسب لبحث الأبعاد الإنمائية للمسألة.

٣ - وأضاف المنسق قائلاً إن التقرير أكد على الحاجة الملحة إلى الجمع بين جهود الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية في إطار متماسك تُحدّده رؤية وجدول أعمال حقيقيان للتنمية الفلسطينية. وما زال الاقتصاد الفلسطيني يعاني من اختلالات وتشوّهات هيكلية عميقة سببها الاحتلال، والعزلة والتفتت الجغرافيان، والحرب والاستنزاف المؤسسي، وحالة اللايقين التي تكتنف تنفيذ الحل القائم على دولتين المتوخى في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ وخارطة الطريق التي وضعها المجتمع الدولي. وأوضح قائلاً إن أي عملية سياسية ينبغي أن تقتنر باستراتيجية للتنمية الاقتصادية، وحتى في غياب أي تقدم سياسي، أظهر الاقتصاد الفلسطيني مرونة واستنبط استراتيجيات للتكيف، وهذا من شأنه أن يوفر العناصر الموجّهة لمساعي التنمية في أثناء النزاع وبعده.

٤ - ومضى يقول إن رسالة الأونكتاد السياسية في هذا الشأن وجدت صدىً متنامياً في المحافل الفلسطينية والدولية وشكّلت الأساس لبرنامج الأونكتاد المتعلق بتقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني في السنوات الأخيرة، والذي نُفّذ بالتعاون الوثيق مع فلسطين. وقد انخرط الأونكتاد انخراطاً كاملاً في دعم الجهود الإنمائية الفلسطينية وإقامة شراكات جديدة مع القطاع الخاص والمنظمات الإنمائية الدولية. ويعتبر المانحون الأونكتاد، بصفة متزايدة، وكالة إنمائية تتمتع بالشفافية والقدرة على تقديم مساعدة تقنية فعالة من حيث التكلفة إلى الشعب الفلسطيني.

٥ - وأردف قائلاً إن مؤتمر الأونكتاد العاشر قد رحب بالمساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني ودعا إلى تكثيفها. كما أن توافق آراء ساو باولو قد أقر مرة أخرى المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني ودعا إلى تعزيزها بموارد كافية. ونظراً إلى القدرة المؤسسية المقيدة لدى السلطة الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص والأوضاع الميدانية المتردية، تؤدي "وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني" في الأونكتاد دوراً لا غنى عنه في مجالات الاتصال والبحث وضمان ترابط السياسات دعماً للعمل الذي تقوم به شعب الأونكتاد الأخرى. إلا أن قيود التمويل ما فتئت تزداد شدة، الأمر الذي نال من كفاءة المساعدة التقنية وتأثيرها. ومما يقوض من قدرة الأمانة على المضي قدماً في تصميم أنشطة المساعدة التقنية واستهلال ما هو مقرر منها القيود المتجددة على الموارد من خارج

الميزانية وعدم إمكانية التنبؤ بها، وكذلك انخفاض الموارد من الموظفين الأساسيين. ولن تستطيع الأمانة قبول طلبات جديدة من السلطة الفلسطينية لمشاريع للمساعدة التقنية ما لم تُملأ الوظيفة الإضافية من الفئة الفنية التي حُصِّصت منذ عام ٢٠٠١ لوحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. ويشكل تمكين الجهات الفلسطينية من المشاركة بانتظام في اجتماعات خبراء الأونكتاد أولوية أخرى من أولويات بناء القدرات ستؤكد عليها الأمانة في برنامج عملها للسنوات المقبلة.

٦ - وأكد أن موارد الميزانية العادية المتاحة حالياً كافية للحفاظ على المعارف المتخصصة لدى الأمانة وعلى قدرتها على تحليل السياسات في مجالات بعينها، ولتقديم خدمات استشارية من حين إلى آخر. ولكن هذه الموارد غير كافية لإدارة برنامج للمساعدة التقنية مكثف ومتعدد القطاعات، أو لتمكين ممثلي وخبراء القطاعات الفلسطينية من المشاركة الكاملة في اجتماعات خبراء الأونكتاد. وبغية تسريع الإجراءات اللازمة لتصحيح هذا الوضع، أبدت الأمانة استعدادها لاثبات مداورات المجلس بجهود استباقية لتعبئة الموارد، بالتشاور مع الوفود المهتمة والسلطات المختصة في عواصم البلدان المانحة.

٧ - وقال ممثل فلسطين إن وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في الأمانة، على الرغم من صغر حجمها، تساهم مساهمة مهمة في بحث وفهم الاقتصاد الفلسطيني وتأثير الاحتلال الإسرائيلي فيه. وأعرب عن تقديره لجميع أشكال المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني، وشدد على ضرورة التركيز على بناء القدرات وعلى السياسات الاقتصادية في الدولة الفلسطينية الناشئة. وحث الأمانة والبلدان المانحة على تقديم الموارد كمساهمة إيجابية في السلام الآتي لا محالة وكرجمة عملية لتوافق آراء ساو باولو.

٨ - وأردف قائلاً إن اتفاقات أوصلو تنص على المساواة، والاحترام المتبادل، والشراكة في السلام، والتنمية الاقتصادية. إلا أن عقداً آخر من الاحتلال مرّ منذ اعتمادها، مخلفاً عواقب وخيمة على جميع مناحي حياة الشعب الفلسطيني. وليس ما قامت به إسرائيل مؤخراً من إزهاق أرواح الفلسطينيين وهدم منازلهم وتدمير مزارعهم واقتلاع أشجارهم المثمرة سوى أمثلة على ممارسات احتلال يشعر باقتراب نهايته. وأكد أن ما تريده إسرائيل هو دولة فلسطينية تديرها شركات خاصة ومنظمات غير حكومية تربطها بإسرائيل علاقات محاباة لا دولة فلسطينية تحكمها سلطة فلسطينية منتخبة ومشروعة تمارس سيادتها، ونّبّه المجتمع الدولي والهيئات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى هذا الفخ المنافي للمنطق.

٩ - وأضاف قائلاً إن إصرار إسرائيل على اتخاذ تدابير منفردة وعلى تجاهل السلطة الفلسطينية هو استراتيجية غير مجدية ترمي إلى تقسيم الأرض الفلسطينية بفصل قطاع غزة جغرافياً وسياسياً عن الضفة الغربية. وأوضح أن الموقف الفلسطيني من أي انسحاب إسرائيلي محتمل من قطاع غزة يحكمه اعتباران أساسيان هما: أن الضفة الغربية وقطاع غزة يشكلان كتلة إقليمية واحدة؛ وأن أي انسحاب من قطاع غزة ينبغي أن تصحبه خطوات مماثلة في الضفة الغربية تماشياً مع خارطة الطريق وبالتعاون الكامل مع السلطة الفلسطينية. وطلب إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تمتثل لالتزاماتها القانونية المحددة في الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بشأن "التبعات القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة". لقد آن الأوان لكي يتخذ المجتمع الدولي خطوات ملموسة تُجبر إسرائيل على الامتثال للقانون الدولي. ودعا إلى مقاطعة الشركات والأفراد المرتبطين ببناء الجدار وحظر استيراد منتجات المستوطنات الإسرائيلية، باعتبارها تدابير ضرورية تحمل إسرائيل على التفكير في تكاليف استمرار احتلالها وانتهاكها لقرارات الأمم المتحدة.

١٠ - ورأى أن خارطة الطريق لن تؤدي أكلها ما لم تقترن بخارطة طريق اقتصادية ترشد إلى سبيل الخلاص من التبعية الفلسطينية لإسرائيل وتبني الثقة باتخاذ تدابير ترمي إلى جعل الطرف الفلسطيني طرفاً مكافئاً لنظيره الإسرائيلي. بيد أن هذه التدابير لن تكون كافية في حد ذاتها، بل لا بد أن تقترن بإرادة سياسية من الجانب الإسرائيلي لتيسير إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وذات سيادة حدودها هي الحدود المعروفة في حزيران/يونيه ١٩٦٧. وبالإضافة إلى ما تخلفه السياسات الإسرائيلية من آثار خطيرة في الاقتصاد الفلسطيني من حيث الدمار المادي والركود الاقتصادي، حدث انكماش شديد في قاعدة الموارد البشرية الفلسطينية، بسبب إزهاق الأرواح واستمرار نزوح الأدمغة من خلال هجرة أصحاب الكفاءات العالية بحثاً عن فرص عمل في بلدان أخرى.

١١ - وأكد أن لا غنى عن رأس المال البشري لتحقيق النمو المتوازن والتنمية المستدامة في أي بلد، ولا سيما في سياق ما بعد الحرب. وحث أمانة الأونكتاد على مراعاة ذلك عند وضع برنامج المساعدة المقبل للشعب الفلسطيني والتركيز على الإمكانات غير المستغلة لقطاع المشاريع الفلسطينية وقدرته على المشاركة الفعالة في عملية إعادة البناء والتنمية. ورحب بمقترحات الأمانة بشأن إعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني وتنميته في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، بما في ذلك المقترح الداعي إلى تعزيز وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، وحث المانحين على مساندة الأونكتاد في سعيه إلى مساعدة الاقتصاد الفلسطيني.

١٢ - وختاماً، أشار إلى استراتيجية إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني من أجل حفز النمو الدينامي، وهي استراتيجية تعتمد على الدروس المستفادة منذ عام ١٩٩٤. وأكد تصميم فلسطين على مواجهة التحدي الذي تطرحه المهام الضخمة التي تنطوي عليها إعادة بناء الاقتصاد، ولا سيما التغلب على الأثر التراكمي للحرب والاحتلال المديد. بيد أن هذه الجهود قد تبوء بالفشل إن لم تفكر إسرائيل في المستقبل وتحول نفسها من دولة احتلال تحكم من وراء فوهة المدفع إلى شريك حقيقي في السلام والتنمية الاقتصادية. إن السلام ممكن، ولكن إذا كان طرف واحد يكفي لإشعال الحرب فإن عقد السلام يستلزم طرفين.

١٣ - وأثنى ممثل البرازيل، متحدثاً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، على ما تبذله الأمانة من جهود لا تكل. وحث الأمانة على تكثيف هذه الجهود لتلبية الاحتياجات المتزايدة الناشئة عن الأوضاع المفجعة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وطلب إلى أعضاء المجلس زيادة دعمهم للبرنامج. وأعرب عن قلقه إزاء ما يستتبعه بناء حاجز الفصل من تأثير ضار في الاقتصاد الفلسطيني. وهذه الآثار شديدة بوجه خاص في القطاع الزراعي الفلسطيني، إذ تقع الأراضي المصادرة من أجل بناء الجدار/الحاجز إلى الشرق من حدود عام ١٩٦٧ وهي من أكثر الأراضي الزراعية إنتاجاً في الضفة الغربية. وقد يفضي بناء الجدار إلى انخفاض قدرة الإنتاج الزراعي بنسبة تصل إلى ٢٠ في المائة.

١٤ - وقال إن من العلامات النادرة المشجعة للتلاحم الاجتماعي غير المسبوق الذي أبداه المجتمع الفلسطيني الذي تمكّن من تشغيل عدد من العاملين محلياً أكبر منه في عام ١٩٩٩. ودعا المجتمع الدولي إلى دعم السلطة الفلسطينية في مواجهة التحديات المتمثلة في زيادة أجور قوة العمل المستوعبة محلياً ورفع إنتاجيتها ودعم النمو الاقتصادي. كما ينبغي لمجتمع المانحين أن يتعاون في دعم جهود الفلسطينيين الرامية إلى وضع جدول أعمال إنمائي وأولويات إنمائية خاصة بهم، حتى في ظل الظروف الراهنة.

١٥ - وأضاف قائلاً إنه على الرغم من أن المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى فلسطين قد ظلت تتزايد فإن كثيراً من الأنشطة المقترحة لا يزال يفتقر إلى الموارد اللازمة. فعلى سبيل المثال، أوقف مشروع "إميرتيك" بسبب القيود على الموارد. وهذا يُبرز ضرورة تحسين القدرة على التنبؤ بالموارد الخاصة بالمساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني. وأكد أن نقص الموارد يمكن أن يقوّض بشكل جدي قدرة الأمانة على الاستجابة للاحتياجات الناشئة وأن يفرض مزيداً من المعوّقات على الجهود الإنمائية المتجددة للسلطة الفلسطينية.

١٦ - وختاماً، قال إن إنجازات الأمانة تشهد على جدوى وتأثير المساعدة التي يقدمها الأونكتاد. وما كان هذا التقدم المحرّز في العمل الفني والتنفيذي ممكناً لولا توافر موارد مركزية كافية منذ عام ٢٠٠١. والحفاظ على هذا الزخم يستوجب توفير مستوى كافٍ من الموارد، على النحو الذي أكدّه توافق آراء ساو باولو.

١٧ - وأعرب ممثل باكستان، متحدثاً باسم المجموعة الآسيوية والصين، عن تقديره للدعم المستمر الذي يقدمه الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني. وأكد على ما تشعر به مجموعته من قلق شديد إزاء استمرار سياسة الإغلاق والآثار الاقتصادية المترتبة على الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، ولا سيما بناء حاجز الفصل داخل الأرض المحتلة وما يلحقه من أضرار إضافية بالزراعة الفلسطينية. ولن يكون من شأن هذا سوى تفاقم الفقر ومواطن الضعف الهيكلي في الاقتصاد الفلسطيني ومن ثم زيادة التبعية لإسرائيل المفروضة على الشعب الفلسطيني.

١٨ - ودعا مجتمع المانحين إلى دعم جهود الفلسطينيين في سبيل وضع جدول أعمال لتنميتهم وأولويات إنمائية خاصة بهم. إلا أنه أعرب عن قلقه الشديد إزاء نقص الموارد المتاحة، الأمر الذي أدى إلى تعليق أحد المشاريع الجاري تنفيذها، وإزاء نقص الموارد داخل وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. وأكد أن ذلك سيؤثر سلباً في قدرة الأمانة على الاستجابة بفعالية لولايي ساو باولو وبانكوك اللتين تنصان على تكثيف المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. ودعا أعضاء المجلس إلى ضمان توفير دعم أشمل وأكثر قابلية للتنبؤ به لأعمال الأمانة وذلك من الموارد الخارجة عن الميزانية. وأخيراً، حث المجتمع الدولي على تسريع دعمه للشعب الفلسطيني والعمل معاً في سبيل تحقيق سلام دائم على أساس الشرعية الدولية والحل القائم على دولتين.

١٩ - وأعرب ممثل نيجيريا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، عن تقديره الكامل لدعم الأونكتاد المتواصل للشعب الفلسطيني وأثنى على وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني لما اضطلعت به من أعمال خلال السنوات العشرين الماضية. وقال إن مجموعته تشعر بقلق بالغ إزاء آثار الاحتلال على الشعب الفلسطيني وإزاء النتائج السلبية الخطيرة للتراع على النشاط الاقتصادي. ودعا إلى تكثيف الدعم الدولي للشعب الفلسطيني وشدّد على الضرورة الملحة لتوفير الموارد اللازمة لبرنامج الأونكتاد الخاص بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

٢٠ - وقال إنه لا بد من توفير أوضاع اقتصادية أفضل تدعم الشعب الفلسطيني وتساعد في بناء المؤسسات اللازمة لمواجهة التحديات الراهنة والمقبلة. وشدّد أيضاً على ضرورة بناء

السلام الذي يجب أن تظل الأمم المتحدة ملتزمة به. وأخيراً، أعرب عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني لصموده الرائع في وجه أوضاع الاحتلال البالغة الصعوبة.

٢١ - وتساءل ممثل إسرائيل عن الحاجة إلى بند خاص بشأن الاقتصاد الفلسطيني أو إلى وحدة خاصة في الأمانة لمعالجة هذه المسألة. وقال إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ٤٥ بلداً من أصل ٥٠ من أقل البلدان نمواً هو أقل كثيراً منه في السلطة الفلسطينية، دون أن تستفيد هذه البلدان من معاملة خاصة. وأكد أن إسرائيل لا تزال مستعدة للعمل مع الفلسطينيين من أجل تحسين اقتصادهم، وهي تؤيد تعزيز الاقتصاد الفلسطيني والبنية التحتية الفلسطينية.

٢٢ - ورحب بالتدابير التي اقترحتها الأمانة لإعادة تأهيل وإعمار الاقتصاد الفلسطيني، وأكد ضرورة النظر إلى تحقيق هذا الهدف نظرة واقعية. ولكن لا سبيل إلى تحقيق هذا الهدف ما دام العنف سائداً، ولا يُتصور دعم التنمية الاقتصادية في حالة من العنف المستمر. وقال إن الاقتصاد الفلسطيني، وكذلك الاقتصاد الإسرائيلي، لا يمكن إعادة إنعاشه إلا إذا تراجع الفلسطينيون عن القرار الذي اتخذوه قبل أربع سنوات بشأن موجة من العنف ضد إسرائيل.

٢٣ - ورأى أن تقرير الأمانة تحليلي ويبدو أنه شامل، وأنه أُعدَّ بكفاءة مهنية، ورحب بهذا الجهد. إلا أن التقرير، في أجزاء كثيرة منه، يحمّل إسرائيل المسؤولية عن التدهور الاقتصادي، متجاهلاً مسؤولية السلطة الفلسطينية عن سوء الإدارة الاقتصادية والاحتكارات والفساد والافتقار إلى الشفافية وعدم وجود بيئة داعمة وتخطيط واضح للاقتصاد. وقال إن التقرير يتجاهل دور إسرائيل في التحسينات المسجلة في عام ٢٠٠٣ وجهودها الثابتة للحفاظ على نسيج الحياة المدنية الفلسطينية، وكذلك الاستقرار النسبي في الأسعار بفضل نظام التجارة المشترك. وباختصار، يعالج التقرير النتائج لا الأسباب. وأكد أن الوقف الفوري للإرهاب الفلسطيني بجميع أشكاله سيؤدي إلى عملية قوامها إعادة تنشيط الاقتصاد الفلسطيني.

٢٤ - ورأى أن بعض الوقائع والأرقام المذكورة في التقرير، ولا سيما وصف النتائج المترتبة على بناء السياج الأمني الإسرائيلي، مبالغ فيها بشكل مفرط. ولم يذكر التقرير البوابات الـ ٢٤ التي فُتحت على طول السياج للسماح للفلسطينيين بزراعة أرضهم بحرية، ولا التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير مسار السياج من أجل موازنة الاحتياجات الأمنية لإسرائيل ورفاه السكان الفلسطينيين. كما نشر التقرير أرقاماً خاطئة، تتعارض مع الأرقام التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بشأن درجة الأضرار المادية والفقر الذي يكابده الفلسطينيون.

٢٥ - وأضاف قائلاً إنه، تمشياً مع عزم إسرائيل على الانسحاب من غزة، استُهل حوار مع البنك الدولي ومجتمع المانحين لإيجاد سبيل إلى إعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني كخطوة أولى

صوب "اليوم التالي". ورأى في تقرير الأمانة ببعض التلميحات إلى مستقبل اتفاق باريس الاقتصادي الذي تم التوصل إليه بعد مفاوضات ثنائية مكثفة والذي لا ينبغي إعادة النظر فيه أو تعديله إلا باتفاق متبادل بين الطرفين. وقال إن على الأمانة، قبل تقديم في طلبات الحصول على موارد من خارج الميزانية، أن تطلب من السلطة الفلسطينية تقريراً عن الخطوات المفصلة التي تنوي اتخاذها لتنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وفقاً للمطالب الدولية.

٢٦ - وقالت ممثلة مصر إنها كانت تفضل أن يركز بيانها على التطورات الإيجابية في مجال تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني وتقييم هذه المساعدة. كما كانت تفضل توافر ظروف محايدة على الأقل تمكن من التركيز على تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني الذي ما برح يعاني احتلالاً دموياً لأكثر من ٥٠ عاماً. إلا أن الأحداث في الميدان وممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلية لم تترك مجالاً لهذه المسائل الهامة. إن معاناة الشعب الفلسطيني نتيجة التوغلات الإسرائيلية، وخاصة في الأسابيع القليلة الماضية، لا تشمل تدمير البنية التحتية وموارد المياه فحسب بل أيضاً تدمير العنصر البشري نفسه وحقوقه غير القابلة للتصرف. وقد حذر وزير الخارجية المصري، أمام الجمعية العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر، من مغبة استمرار ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلية التي تشمل تدمير المنازل والبنية التحتية وسياسة الإغلاق والاعتقالات والعقاب الجماعي.

٢٧ - وأضافت قائلة إن تقرير الأمانة يبين بوضوح التأثير الاقتصادي للاحتلال والمعاناة التي يفرضها على الشعب الفلسطيني. وأكدت أن "جدار الفصل" الذي تبنه الحكومة الإسرائيلية سيحتجز ١٣ في المائة من الأرض الزراعية بين الخط الأخضر والجدار. وقد أفتت محكمة العدل الدولية بعدم مشروعية بناء الجدار.

٢٨ - ودعت المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة التي تفي بشواغل وأولويات الشعب الفلسطيني من أجل منع الاحتلال من تحقيق أهدافه. ويمكن للمجلس أن يعزز الجهود الدولية بتوفير موارد كافية لوحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، على نحو ما تدعو إليه الفقرة ٣٥ من توافق آراء ساو باولو. ويتسم هذا الأمر بأهمية خاصة في ضوء نقص الموارد الذي تواجهه الوحدة حالياً. ودعت المجلس إلى الوفاء بالتزاماته تجاه هذا البرنامج، لا بتوفير موارد جديدة من خارج الميزانية فحسب وإنما أيضاً بإعادة توزيع موارد الأمانة من الميزانية العادية.

٢٩ - وأكدت أن الهدف النهائي من كل المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني هو الاستقلال الكامل، ولن يمكن تحقيق النتائج المنشودة من المساعدة في مناخ عسكري وسياسي سلمي للغاية. ودعت إلى التنفيذ الكامل لجميع القرارات ذات الصلة، ولا سيما

قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ بشأن انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة.

٣٠ - وختاماً، اقترحت تعزيز التعاون بين مصر وأمانة الأونكتاد، وهو التعاون الذي بدأ مؤخراً في مجال النقل العابر بين فلسطين ومصر والأردن. وحيث الشعب الفلسطيني على عزمته وصموده وأكدت أن كفاحه سيتكلل في نهاية المطاف بالاستقلال الوطني في إطار الشرعية الدولية.

٣١ - وقالت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية إن الآراء قد تختلف بشأن أسباب الوضع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني ولكن أحداً لا يجادل في الخراب الذي لحق به في السنوات الأخيرة، والذي توجد عليه أدلة ساطعة. وأوضحت أن نهج حكومتها إزاء المشكلة مكون من ثلاثة أجزاء. أولاً، السلام هو الأساس وإحراز أي تقدم على الجبهة السياسية أو الاقتصادية يتطلب السلام. والسلام يتطلب بدوره أداءً فلسطينياً فعالاً على الصعيد الأمني وسلطة فلسطينية قادرة بصورة فعالة على توجيه شعبها صوب السلام. ثانياً، فإن إحراز تقدم يتطلب عملية سياسية جدية تنفذ في إطارها خارطة الطريق للسلام وتهدف إلى إيجاد حل قائم على دولتين. وأخيراً، تستدعي الأزمة الاقتصادية المزمنة بذل جهود إنسانية متصلة كما تستدعي بذل جهود لبناء مؤسسات فلسطينية قوية ومسؤولة. وهذا ضروري أكثر من أي وقت مضى في ضوء التحديات الحقيقية التي ينطوي عليها إعادة إنعاش الاقتصاد الفلسطيني بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة.

٣٢ - وأضافت قائلة إن الولايات المتحدة قد تصدرت الجهود الإنمائية والإنسانية وقدمت ما يزيد على مليار دولار من المساعدات إلى السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٩٣. وفي عام ٢٠٠٤ وحده، تجاوز مجموع ما قدمته الولايات المتحدة من مساعدة إلى الشعب الفلسطيني ٢٠٠ مليون دولار. والولايات المتحدة هي بلا منازع أكبر مانح ثنائي في الضفة الغربية وغزة. ولكن، كما هو الأمر في أماكن كثيرة في العالم، لا يكفي المال وحده لإنجاز العمل. إذ يلزم تحلي الجميع بالنوايا الطيبة، كما يلزم الشركاء الذين عليهم أن يعملوا معاً بصورة بناءة لتلبية الاحتياجات الفلسطينية والمساعدة على إعادة المنطقة إلى مسار السلام.

٣٣ - وأكد ممثل إندونيسيا على أن حالة الحرب التي لا يمكن قبولها في الأرض الفلسطينية المحتلة يمكن أن تترتب عليها عواقب وخيمة بالنسبة إلى المنطقة، وكذلك انعكاسات على العالم أجمع. وأي جهود يبذلها المجتمع الدولي لن تحقق آثارها القصوى المنشودة إن لم تنح

للشعب الفلسطيني الفرصة لإعادة بناء اقتصاده في بيئة سلمية. وأعرب عن قلقه البالغ إزاء بناء إسرائيل حاجز الفصل وإزاء آثاره الضارة في الاقتصاد الفلسطيني.

٣٤ - وقال إن من دواعي التشجيع أن الأونكتاد دأب على تنفيذ برنامج لتقديم المساعدة الإنمائية إلى الشعب الفلسطيني. ويجب متابعة ولاية ساو باولو التي لا لبس فيها في هذا المجال وذلك بتقديم مساعدة أكثر تركيزاً وتكاملاً وشمولاً في المستقبل، ينبغي أن يمنحها المجلس تأييده بانتظام. وقال إنه يوافق على الحاجة إلى إقامة صلة بين الإغاثة، بما في ذلك المساعدة الطارئة، والتنمية. إلا أنه أكد أهمية توفير موارد أكثر قابلية للتنبؤ بها لمواجهة مشاكل الشعب الفلسطيني المتعددة الجوانب، وحث المانحين على مواصلة وزيادة دعمهم لتمكين الأونكتاد من تعزيز المساعدة التي يقدمها إلى الشعب الفلسطيني.

٣٥ - وأثنى ممثل جمهورية إيران الإسلامية على الأونكتاد لما يقدمه من مساعدة إلى الشعب الفلسطيني خلال فترة الـ ٢٠ سنة الماضية. وقال إن جميع مؤشرات الاقتصاد الكلي في فلسطين تراجعت نتيجة للاحتلال. والأرقام الوحيدة المتصاعدة هي أرقام البطالة والعجز. وشدد على الآثار السلبية الواسعة النطاق المترتبة على بناء حاجز الفصل. وتساءل عما إذا كان الأونكتاد يعتزم مواصلة تقديم المساعدة إلى الفلسطينيين بنفس الشكل والإطار كما كان الأمر من قبل أم إذا كان سيجري إدخال تغييرات على هيكل المساعدة بالاستناد إلى الأوضاع الأخيرة المفروضة على الفلسطينيين. وأخيراً، طلب إلى الأونكتاد أن يدرج في أعماله المقبلة تحليل وتقييم ما يترتب على جدار الفصل من آثار اجتماعية واقتصادية في التنمية الفلسطينية.

٣٦ - وشكر ممثل تونس الأونكتاد على ما يبذله من جهود في مساعدة الشعب الفلسطيني. وقال إن تقرير الأمانة يبين بوضوح تأثير الاحتلال الإسرائيلي وسياسة الإغلاق في الشعب الفلسطيني واقتصاده. ومع استمرار تراجع الناتج المحلي الإجمالي وما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة إلى البطالة، فإن فقر ومعاناة الشعب الفلسطيني يزداد استفحالاً، في ظل دمار اقتصادي لم يشهد العالم مثيلاً له منذ الحرب العالمية الثانية. وأوضح أن عمل الأونكتاد قد استجاب لاحتياجات الشعب الفلسطيني المتزايدة، ولذلك يناشد وفده مجتمع المانحين زيادة دعمهم لهذا البرنامج.

٣٧ - وأعربت ممثلة كوبا عن تقديرها للتقرير ورحبت بأوجه النجاح التي أحرزتها الأمانة على الرغم من الأوضاع الميدانية الصعبة. وأكدت تضامن حكومتها الكامل مع كفاح الشعب الفلسطيني. وقالت إن كوبا مقتنعة بدور الأونكتاد في التنمية الاقتصادية، ولا سيما في إطار البرنامج الخاص بالشعب الفلسطيني. وكررت النداء الموجه لمساعدة الشعب

الفلسطيني عن طريق توفير موارد أشمل وأكثر قابلية للتنبؤ بها من أجل أنشطة الأونكتاد في هذا المجال.

٣٨ - وقال ممثل المغرب إن تقرير الأمانة يظهر أن الاقتصاد الفلسطيني لا يزال يعاني الأمرين، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة من حيث تأثر الناس. وأكد الحاجة إلى إعادة تركيز المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني لتلبية احتياجاته العاجلة. وأضاف قائلاً إن الاقتصاد الممزق بالحرب والحواجز المقامة على الطرق وغير ذلك من ممارسات سلطات الاحتلال تعوق النمو والتنمية الاقتصادية للشعب الفلسطيني. كما لا يمكن تجاهل القضايا السياسية والاجتماعية لأنها عوامل رئيسية تركز عليها الشؤون الاقتصادية. وشدد على ضرورة تنفيذ توافق آراء ساو باولو من حيث صلته بالشعب الفلسطيني، وطلب إلى المانحين والمجتمع الدولي دعم الشعب الفلسطيني. كما دعا إلى وضع حد للاحتلال، لأن السلام العادل والدائم وحده كفيل بتوفير الرخاء للجميع.

٣٩ - وشدد ممثل الأردن على ضرورة مواصلة تقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني، وخاصة في ضوء التصعيد الأخير لممارسات قوات الاحتلال، بما في ذلك مصادرة الأراضي الزراعية وسياسة الإغلاق وتدمير أسباب العيش. وقال إن الأردن لا يزال يشعر بقلق شديد إزاء هذا الوضع، وإنه فعل دائماً أقصى ما بوسعه لبناء السلام في المنطقة.

٤٠ - وأعرب ممثل بنن، متحدثاً باسم أقل البلدان نمواً، عن تقديره لأعمال وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، خاصة في ظل أوضاع ميدانية بالغة الصعوبة. فالحرب والفقر ومعاناة الناس عوامل متعاضدة. وقال إن المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي يجري تدميرها وإن الشعب الفلسطيني يعيش في أوضاع خطيرة. وأكد أن جهود المجتمع الدولي لن تحقق النتائج المنشودة ما لم تتغير الأوضاع. وأشار إلى مناقشة المجلس بشأن الاستثمار في السلام في سري لانكا، وحث المجتمع الدولي على الالتزام بالسلام لإعادة الشعب الفلسطيني إلى بلده لكي يساعد على إعادة بناء مجتمعه.

٤١ - وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن تقديره لتقرير الأمانة، ولا سيما بالنظر إلى تعقد الحالة في الميدان. وقال إن الأعمال المنجزة في هذا المجال جديرة بالثناء وإن التقرير يقدم معلومات قيمة جداً بشأن الحالة الاقتصادية للشعب الفلسطيني. وأعرب عن أمل بلده الخالص في أن يواصل الأونكتاد أعماله في هذا المجال، كمساهمة في الجهود المبذولة صوب تحقيق سلام دائم في المنطقة.

٤٢ - وأثنى ممثل الصين على ما جاء في تقرير الأمانة من تحليل شامل للتحديات التي يواجهها الشعب الفلسطيني. وقال إن أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد مُصممة

لتناسب الاحتياجات المحددة للشعب الفلسطيني وجهوده المبذولة لصياغة استراتيجيات للتنمية الاقتصادية. وإجمالاً أعرب عن ارتياحه لأعمال الأونكتاد، ولكنه أكد على قلقه إزاء ما تواجهه وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني من نقص في الموارد، بينما الاقتصاد الفلسطيني في أمس الحاجة إلى الانتعاش. وقال إنه يأمل أن يتمكن المجتمع الدولي من توفير مزيد من الموارد للأونكتاد في هذا الصدد. وأعرب أيضاً عن قلق بلده العميق إزاء التطورات في الميدان والحاجة إلىهيئة بيئة تفضي إلى التنمية عن طريق السلام. وأكد أن الأونكتاد هو الوكالة الوحيدة بالأمم المتحدة التي تقدم مثل هذه المساعدة الإنمائية المتخصصة إلى الشعب الفلسطيني وأن أعماله تحظى بالتقدير حقاً.

٤٣ - وأعرب ممثل السودان عن تقديره للعمل الشامل الذي يضطلع به الأونكتاد ولتقريره عن المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. وقال إن الوضع الميداني يجعل الحالة أشد تعقيداً ويزيد من صعوبة تحقيق السلام. ودعا أعضاء المجتمع الدولي إلى بذل قصارى جهدهم لمساعدة الشعب الفلسطيني على إعادة بناء بنيته التحتية واقتصاده.

ثالثاً - المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

ألف - افتتاح الدورة

١ - افتتح الدورة الحادية والخمسين لمجلس التجارة والتنمية في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ السيد شا زوكانغ (الصين)، رئيس المجلس المنتهية مدة رئاسته.

باء - انتخاب أعضاء المكتب (البند ١ (أ) من جدول الأعمال)

٢ - انتخب المجلس بالتزكية، في جلسته العامة ٩٥٦ (الافتتاحية)، التي عُقدت في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، السيدة ماري هويلان (آيرلندا) رئيسة للمجلس لدورته الحادية والخمسين.

٣ - كما أتم المجلس، في جلسته العامة الافتتاحية، انتخاب أعضاء المكتب للعمل في مكتب المجلس في دورته الحادية والخمسين، بأن انتخب ١٠ نواب للرئيس ومقررًا. وتبعاً لذلك أصبحت عضوية المجلس المنتخب على النحو التالي:

الرئيسة:	سعادة السيدة ماري هويلان	(آيرلندا)
نواب الرئيس:	السيد يوري أفانسييف	(الاتحاد الروسي)
	السيد لوتشيانو باريلارو	(إيطاليا)
	سعادة السيد دورو روميلوس كوستيا	(رومانيا)
	سعادة السيدة سارالا م. فيرناندو	(سري لانكا)
	السيد كيمينوري إيواما	(اليابان)
	السيدة ميليسا ج. كيهو	(الولايات المتحدة الأمريكية)
	السيد إرنستو مارتينس غوندر	(الأرجنتين)
	سعادة السيد خورخي إيفان مورا غودوي	(كوبا)
	صاحب السعادة السيد لوف ميتيسا	(زامبيا)
	السيدة بريتي ساران	(الهند)
المقرر:	السيد باتريك كراي	(جنوب أفريقيا)

٤ - ووفقاً لما درجت عليه الممارسة، وافق المجلس على أن يشارك المنسقون الإقليميون والصين، وكذلك رئيسا لجنتي الدورة، مشاركة كاملة في أعمال المكتب.

جيم - إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عمل الدورة (البند ١ (ب) من جدول الأعمال)

٥ - أقر المجلس في جلسته الافتتاحية جدول الأعمال المؤقت للدورة الوارد في الوثيقة TD/B/51/1. (للاطلاع على جدول الأعمال بالصيغة التي اعتمد بها، انظر المرفق الأول أدناه).

٦ - وفي الجلسة ذاتها، أنشأ المجلس لجنيتين للدورة لتوليان النظر في البنود المدرجة في جدول أعماله وتقديم تقارير عنها، وذلك على النحو التالي:

اللجنة الأولى للدورة المعنية بالبند ٤: استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً؛

اللجنة الثانية للدورة المعنية بالبند ٥: التنمية الاقتصادية في أفريقيا: قضايا تتعلق بقدرة أفريقيا على تحمل عبء الديون.

٧ - وانتُخب عضوا المكتب التاليان للعمل في مكتب اللجنة الأولى للدورة:

الرئيس: السيدة ماري هويلان (آيرلندا)؛

نائب الرئيس - المقرر: السيدة بريتي ساران (الهند)

٨ - وانتُخب عضوا المكتب التاليان للعمل في مكتب اللجنة الثانية للدورة:

الرئيس: السيد أسامة كامارا (السنغال)

نائب الرئيس - المقرر: السيد ستيفانو لاساروتو (سويسرا)

دال - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض (البند ١ (ج) من جدول الأعمال)

٩ - في الجلسة العامة ٩٦٣ التي عقدها المجلس في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، اعتمد المجلس تقرير المكتب عن وثائق تفويض الممثلين الذين حضروا الدورة الحادية والخمسين، وبذلك يكون قد قبل وثائق تفويضهم.

هاء - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والخمسين للمجلس (البند ١ (د) من جدول الأعمال)

١٠ - في الجلسة نفسها، قرر المجلس إحالة هذا البند إلى المشاورات التي يجريها رئيس المجلس. وهكذا سيقدّم جدول الأعمال المؤقت من أجل الموافقة عليه في دورة تنفيذية تُعقد في وقت مناسب.

واو - تعيين الأعضاء لعام ٢٠٠٤ في الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك (البند ١١ (أ) من جدول الأعمال)

١١ - في الجلسة العامة ٩٦١ التي عقدها المجلس في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، عيّن المجلس أعضاء الهيئة الاستشارية للفترة تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، كما يلي: السيدة ماري هويلان (آيرلندا)؛ والسيد يوري أفاناسيف (الاتحاد الروسي)؛ والسيد سيرجي آلينيك (بيلاروس)؛ والسيدة نائلة جبر (مصر)؛ والسيد جوزيف آيالوغو (نيجيريا)؛ والسيد تشارلز موتاليموا (جمهورية تنزانيا المتحدة)؛ والسيدة كليمنسيا فوريرو أوكروس (كولومبيا)؛ والسيد غييرمو فاليس غالميس (أوروغواي)؛ والسيدة ليليا كاريرا (بنما)؛ والسيد أحمد م. مسعود الريامي (عمان)؛ والسيد شوكت عمر (باكستان)؛

والسيد زوكانغ شا (الصين)؛ والسيدة باربارا ريتبروك (هولندا)؛ والسيد فريديريك آرثر (النرويج)؛ والسيدة إيمانويل فاركو (فرنسا).

زاي - تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس (البند ١١ ج) من جدول الأعمال

١٢ - في الجلسة العامة ٩٦٢ التي عقدها المجلس في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، قرر المجلس، بخصوص منظمة "تريديكرافت" للتبادل التجاري، التي قُدمت معلومات بشأنها في الوثيقة TD/B/51/R.1، اعتماد هذه المنظمة لدى الأونكتاد وتصنيفها ضمن الفئة العامة بموجب أحكام الفقرة ١٢ (أ) من مقرر المجلس ٤٣ (د-٧).

حاء - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات (البند ١١ د) من جدول الأعمال

١٣ - في الجلسة العامة ٩٦٣ التي عقدها المجلس في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وافق المجلس على الجدول الزمني للاجتماعات للفترة المتبقية من عام ٢٠٠٤ والجدول الزمني الإرشادي للاجتماعات لعام ٢٠٠٥ (TD/B/INF.202).

طاء - عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لعام ٢٠٠٤ (البند ١١ هـ) من جدول الأعمال

١٤ - في الجلسة العامة ٩٦٣ التي عقدها المجلس في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وافق المجلس على عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠٠٥، كما يلي: الاتحاد الروسي؛ إندونيسيا؛ إيطاليا؛ بلغاريا؛ بنغلاديش؛ بيرو؛ جنوب أفريقيا؛ رومانيا؛ السنغال؛ سويسرا؛ الصين؛ الفلبين؛ فنزويلا؛ فنلندا؛ كوبا؛ المغرب؛ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ اليابان.

ياء - الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس (البند ١١ و) من جدول الأعمال

١٥ - في الجلسة نفسها، أبلغ المجلس بأنه لا توجد آثار مالية ناجمة عن أعمال دورته الحادية والخمسين.

كاف - اعتماد التقرير (البند ١٢ من جدول الأعمال)

١٦ - في الجلسة العامة ٩٦٣ التي عقدها المجلس في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أحاط المجلس علماً بتقرير اللجنة الأولى للدورة (TD/B/51/SC.1/L.1) واللجنة الثانية

للدورة (TD/B/51/SC.2/L.1 و Add.1) وقرر إدراجهما في التقرير الختامي للمجلس عن دورته الحادية والخمسين.

١٧ - وفي الجلسة نفسها، اعتمد المجلس مشروع التقرير المتعلق بدورته الحادية والخمسين (TD/B/51/L.4 و Add.1-5)، رهنا بأي تعديلات قد ترغب الوفود في إدخالها على ملخصات بياناتها. وأذن المجلس كذلك للمقرر بأن يكمل التقرير النهائي حسبما يكون مناسباً وأن يعد تقرير مجلس التجارة والتنمية إلى الجمعية العامة.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين لمجلس التجارة والتنمية

١ - المسائل الإجرائية:

- (أ) انتخاب أعضاء المكتب
 - (ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة
 - (ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض
 - (د) جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والخمسين للمجلس
- ٢ - الجزء الرفيع المستوى: متابعة الأونكتاد الحادي عشر: التطورات الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية
- ٣ - الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإيمائي: اتساق السياسات العامة، والاستراتيجيات الإنمائية والاندماج في الاقتصاد العالمي
- ٤ - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً
- ٥ - التنمية الاقتصادية في أفريقيا: قضايا تتعلق بقدرة أفريقيا على تحمل عبء الديون
- ٦ - استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة، والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية
- ٧ - إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي:
- (أ) إسهام الأونكتاد، في حدود ولايته، في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، واستعراض التقدم المحرز في هذا التنفيذ، في إطار بنود جدول أعماله ذات الصلة
 - (ب) التقرير الذي أعده رئيس مجلس التجارة والتنمية عن مشاركته في الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية

٨ - أنشطة التعاون التقني:

(أ) استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد (تقرير
الفرقة العاملة عن دورتها الثالثة والأربعين)

(ب) تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

(ج) استعراض سياسة الاستثمار في سري لانكا

٩ - المسائل التي تقتضي إجراءً من المجلس في إطار متابعة الدورة الحادية عشرة للمؤتمر،
والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى، أو المتصلة بهذه التقارير
والأنشطة:

(أ) تقرير عن شراكات الأونكتاد الحادي عشر الجامعة لعدة أطراف من
أصحاب المصلحة

(ب) جلسة استماع مع المجتمع المدني، وفقاً للفقرة ١١٧ من توافق آراء ساو

باولو

(ج) تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن

دورتها الثالثة والأربعين، المعقودة في الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

١٠ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:

(أ) التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي السابع والثلاثون

للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (١٤-٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، نيويورك)

(ب) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية التابع

للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته السابعة والثلاثين (جنيف، ٢٦-٣٠
نيسان/أبريل ٢٠٠٤)

١١ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة ١٦٦ من

خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ وأثر هذه

الدورات؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠٠٥

(ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي

للمجلس

(ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

(د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(هـ) عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠٠٥

(و) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

١٢ - مسائل أخرى

١٣ - اعتماد التقرير.